

الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال  
المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا



## حالة حقوق الطفل في بلدان عربية



الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال  
المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا



# حالة حقوق الطفل في بلدان عربية





يواجه الأطفال في العالم العربي العديد من التحديات المتعلقة بمدى تطبيق حقوقهم الأساسية التي تضمنها لهم اتفاقية حقوق الطفل الدولية والقانون الدولي.

تعتبر القوانين المتعلقة بالأطفال قديمة، وإنفاذ حقوق الطفل في كثير من الأحيان أيضا ضعيف أو معدوم. كما وتفتقر العديد من الدول الى نظام قضاء شامل قادر على تناول حقوق الطفل بشكل شمولي ووضع الخطط المناسبة لمعالجتها. هذا يجابه أيضا بضعف او غياب الإرادة السياسية لدى الحكومات في بعض البلدان العربية في توفير الحماية للأطفال بشكل كافٍ.

عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تدير منظمات حقوق الإنسان حملة من أجل التغيير حيث توفر وتعزز الخدمات الأساسية. ومع ذلك، تواجه هذه المنظمات صعوباتها الخاصة، وتعوقها القيود المفروضة على حرية التعبير والاعتداءات الجسدية على الناشطين.

يقوم المكتب الإقليمي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال DCI بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي تأسس عام 2011، بالعمل على تحسين حالة الأطفال في جميع أنحاء المنطقة من خلال دعم المنظمات التي تعمل من أجل حقوق الطفل. من خلال العمل بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية وإنشاء شبكة إقليمية قوية، تعزز الحماية الأساسية للأطفال، وتسعى إلى تطوير نظم العدالة الصديقة للطفل استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والقانون الدولي.





## فهرس المحتويات

6	ملخص تنفيذي
8	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع تونس
11	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع السودان
15	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع العراق
19	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع فلسطين
24	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع لبنان
28	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع ليبيا
32	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع مصر
36	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع المغرب
39	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع موريتانيا
43	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فرع اليمن

# ملخص تنفيذي

سكينة خلاوي

المنسقة الإقليمية لفروع الحركة العالمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في عام 2011 نهضت شعوب العالم العربي في احتجاج شعبي ضد الحكم الإستبدادي لزعمائهم، في حين قادت بعض الانتفاضات المدنية إلى التحول نحو الديمقراطية، وجد آخرون أن انعدام الاستقرار السياسي المفاجئ قد أقحمهم في حالة صراع مسلح.

فوفقاً للتقرير السنوي للأمن العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح "شهد عام 2014 تحديات غير مسبوقة تتعلق بحماية عشرات الملايين من الأطفال الذين ينشؤون في دول تتأثر بالصراع، من بين الدول التي تشهد حالات نزاع داخلي والبالغ عددها 23 دولة يوجد 7 من بينها عربية.

وقع الأطفال في كل من العراق ولبنان وسوريا وفلسطين والسودان واليمن ضحية لتلك الانتهاكات الجسيمة والتي تضمنت القتل والتشويه والتجنيد والاستغلال والعنف الجنسي والاختطاف.

وفي غضون ذلك وجدنا أن تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء الهاربين من الاستبداد قد تخطى معدل استجابة الدول المستضيفة التي تترك الأطفال اللاجئين دون أدنى درجات الحماية وفي ظروف خطيرة وهشة في وجهات متعددة.

وحتى الدول العربية التي عايشة الثورات في فترة ما يسمى "بالربيع العربي" لا تزال تواجه العديد من التحديات المرتبطة بالعادات والأعراف الاجتماعية التي تحمل في طياتها بعض الممارسات السلبية التي تنتهك حقوق الأطفال وتعتبرها مقبولة اجتماعياً من مثل الزواج المبكر، وختان الفتيات، وعمالة الأطفال، والعنف ضد الأطفال وغيرها من الانتهاكات الأخرى.

ومن هنا رأت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ضرورة نمو وتوسع المؤسسة في العالم العربي لمواجهة التحديات والمخاطر الكبيرة تحديداً في مجال الحماية للأطفال، وبناء عليه قام المجلس التنفيذي الدولي للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في عام 2011 بتفويض مكتب فلسطين ليصبح المكتب الإقليمي لفروع الحركة العالمية وتأسيس فروع للمؤسسة في العالم العربي.

تواصلت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين مع مؤسسات مجتمع مدني مستقلة وريادية على المستوى الوطني في مجال حقوق الأطفال في كل من مصر والعراق ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس واليمن، وبالفعل أصبحت كلها أعضاء في الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال.

وفي الوقت الذي قامت فيه الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بالعديد من الخطوات والجهود لضم شريك من السودان الذي استمرت عضويته لما يقارب العامين، إلا أن فرع الحركة في السودان لم يتمكن من الاستمرار في عضوية الحركة العالمية نظراً للضغوطات التي تعرض لها على المستوى الوطني من قبل الحكومة في ظل الاضطرابات السياسية والتي للأسف أدت إلى انسحاب فرع المؤسسة في السودان.



تسعى الفروع العشرة، بما فيها فرع فلسطين، منذ انطلاق البرنامج الإقليمي إلى إشراك جامعة الدول العربية على وجه التحديد، وكذلك الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، لتعزيز آليات الحماية للأطفال في العالم العربي.

في عام 2004 تبنى مجلس الجامعة العربية الميثاق العربي المعدل لحقوق الإنسان الذي يعيد تأكيد الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومنذ ذلك الحين صادقت 13 دولة على الميثاق، وعلى الرغم من ذلك ودون توافر آليات ملزمة ومداخلات غير فاعلة وجادة من قبل منظمات حقوق الإنسان، فإن أي تغيير أو تدخل إيجابي سيظل مكان جدل وغير نافذ.

ومن هنا، وجدت الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال نقاط تركيز عملها وضرورة بناء برامج للتدخل على هذا المستوى حيث تطالب الفروع العشرة الجامعة العربية بوضع وإعداد أجندة واضحة لحقوق الطفل، ومن بين هذه التدخلات والمعالجات التي تطالب بها الفروع العشرة وتعمل على مناصرتها على مستوى الجامعة العربية وأهمها، مراجعة الميثاق العربي لحقوق الإنسان لضمان أن حقوق الطفل المنصوص عليها في الميثاق تتماشى والمعايير الدولية ذات العلاقة، وأمر آخر لا يقل أهمية هو إعادة هيكلة لجنة حقوق الإنسان والمفوضية العربية لحقوق الإنسان بغرض تحسين نظامها الداخلي وآليات إعطاء مساحة أكبر للتشاور والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني.

ويكمن الدور الرئيسي لفروع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في العالم العربية في صياغة دليل شامل للعدالة الصديقة مع الطفل وعمل المناصرة على مستوى الجامعة العربية لتبني هذا الدليل. ويتعامل الدليل مع القوانين وتطبيقها تحديدا المرتبطة منها بالأطفال في خلاف مع القانون، والأطفال في تماس مع القانون، والأطفال ضحايا العنف.

وتطرح الوثيقة عددا من الممارسات الإيجابية التي تؤكد على ضرورة أخذ مصلحة الطفل الفضلى ونمائه وكرامته وحمايته بالحسبان أثناء الإجراءات القانونية، حيث سيوجه الدليل لكل من منفي القانون، والقضاة والمحامين، ووكلاء النيابة، ومراقبي السلوك والحماية، والمشرعين، والقائمين على رعاية الأطفال.

ومن بين الجهود الحثيثة التي تقوم بها الفروع من أجل تعزيز ومناصرة حقوق الطفل، إعداد هذه الملخصات التي تعطي تصورا حول حالة حقوق الأطفال في بلدانهم المعنية، بغرض إعطاء صورة أوضح حول حقوق الأطفال في العالم العربي وأين نقف مع نهاية عام 2014، وأين نحتاج أن نكون في المستقبل القريب لتحفيز وحث الآخرين والشركاء على العمل لتحسين وضع الأطفال في العالم العربي.



## الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع تونس

تعمل الجمعية التونسية لحقوق الطفل، التي تأسست في عام 1997 ، على رفع الوعي بحقوق الطفل في مجالات الصحة والتعليم والمشاركة. كما تقدم الجمعية التونسية لحقوق الطفل وحدات الرعاية الصحية المتنقلة وتقدم أنشطة ترفيهية للأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين.



# تونس

في كانون أول 2010 انتفض الشعب التونسي في احتجاجات شعبية ضد الحكم الاستبدادي للرئيس زين العابدين بن علي، مما أدى إلى خلع من السلطة وبدأ التحول الجاري حالياً إلى الديمقراطية في البلاد. أعلنت الثورة التونسية بداية الربيع العربي، موجة الانتفاضات المدنية التي انتشرت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) بداية عام 2011.



سواءً قبل عام 2011 أو بعدها. أولاً، معدل التسرب من المدارس الثانوية متوسط إلى عالٍ. ثانياً، وجود عمل الأطفال؛ وثالثاً، التشرّد خارج المنزل.

وأشارت اليونيسيف في تقريرها عن تونس إلى ارتفاع عدد الأطفال الذين يتسربون من المدارس قبل نهاية التعليم الإلزامي، والتي وضعت عند سن 16 عاماً. ووفقاً للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في تونس، فإن نسبة الأطفال الذين تركوا الدراسة قبل سن 16 سنة تصاعدت خلال العقد الماضي. وكشفت تقرير صادر عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي جمعية محلية لحقوق الإنسان، أن 107,000 طالباً تركوا الدراسة قبل الأوان في عام 2013، وهو ما يمثل انخفاضاً هامشياً في المستوى القياسي الذي شهده العام السابق بعدد 112,000. وقد استمرت هذه الظاهرة على الرغم من المستويات العالية للاستثمار في التعليم قبل عام 2010، والإصلاحات التعليمية في أعقاب الثورة.

ويسبب هذا الارتفاع في معدل التسرب قلقاً من حيث تأثيره على قدرة الطفل على المدى الطويل للوصول إلى الفرص المتاحة لأولئك الذين يكملون تعليمهم - مثل فرص أوفر للعمل ومستويات معيشية عالية - فضلاً عن زيادة خطر استغلال الأطفال فور تسربهم. وتظهر بيانات الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع تونس أن الأولاد يتأثرون في المقام الأول حيث يمثلون ثلثي مجموع الذين يnehون تعليمهم قبل الأوان. وعلى الرغم من الحاجة لمزيد من المعلومات، تشير البيانات المتوفرة إلى أن التسرب من المدرسة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعمالة الأطفال. فوجدت دراسة قامت بها وزارة العمل الأمريكية عن عمالة الأطفال في تونس نشرت عام 2012 أن تنفيذ الحكومة المتراخي للأنظمة القائمة يعني أن هناك فرصاً مستمرة للأطفال للحصول على عمل، على الرغم من التشريعات التي أدخلت لمكافحة عمالة الأطفال. يجب أن تأخذ الحلول لكلتا هاتين المشكلتين على محمل الجد السبب الجذري للفقر، كما

منذ ذلك الحين وتونس تعزز الديمقراطية بإنشاء مجلس تأسيسي، واعتماد دستور جديد، وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية ديمقراطية كاملة. وأنجزت تونس بنجاح الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 2014، معززة بذلك الديمقراطية الناشئة في البلاد.

كان الرئيس زين العابدين بن علي قد مكث في السلطة قبل الثورة مدة 23 عاماً. خلال هذه الفترة، حجبت الحريات الأساسية، حيث لم يتمكن القضاء من العمل بشكل مستقل ومنعت العديد من منظمات حقوق الإنسان من مزاوله أنشطتها. على الرغم من هذا السجل السيء، صادقت حكومة بن علي على معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تخص حقوق الطفل، ابتداءً من عام 1991 مع المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل. وحققت الحكومة التونسية أيضاً تقدماً مهماً في المجال التشريعي لحماية وتعزيز حقوق الطفل.

بيد أنه من الناحية العملية يواجه الأطفال في تونس تحديات لم يتم حلها بعد في أعقاب الثورة. كانت سائدة ما قبل الثورة وبعدها على حد سواء الا وهي المعايير الاجتماعية التي تنظر إلى العنف ضد الأطفال كإجراء تأديبي مقبول، حيث يستخدم العقاب البدني على نطاق واسع بسبب عدم الوعي بإجراءات تأديبية بديلة. ووفقاً لتقرير اليونيسيف السنوي 2013 لتونس، يتعرض ما يصل إلى ثلث الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 2 و 14 للعنف الجسدي.

خلقت الثورة نفسها الفرص والعقبات الجديدة للأطفال. فحسب نشطاء محليين، فإن منظمات حقوق الإنسان لديها الآن حرية أكبر للعمل في المجتمع التونسي والدعوة إلى حماية حقوق الطفل. ومع ذلك، وجد تقرير للبنك الدولي صدر عام 2012 أن حالة عدم الاستقرار السياسي المفاجئ فاقم الفقر والبطالة في تونس، خاصة في المناطق الريفية. وقد شكل هذا ضغطاً على الأسر حيث حد من قدرتها على دعم أطفالها وأججت ثلاث قضايا مترابطة سببت قلقاً كبيراً للأطفال في تونس،

يشار إليه من ارتفاع معدلات عمالة الأطفال وانخفاض معدلات البقاء في المدارس الثانوية في المناطق الأكثر فقراً - وهو ارتباط وثقته عدة جماعات لحقوق الإنسان، بما فيها منظمة إنقاذ الطفل الدولية.

في حين أن استمرار وجود عمالة الأطفال يعود في الغالب إلى الفقر، وبخاصة من حيث تأثيره على المناطق الريفية، فقد وثقت الحركة العالمية في تونس بعض الحالات التي عزا فيها الأطفال دخولهم سوق العمل جزئياً إلى خيبة أملهم في نظام التعليم. وقد تنشأ هذه المشكلة من غياب التوجيه الفردي للطالب والتوسطات الإيجابية في المدارس، فضلاً عن ضعف نظم الحوافز والإجراءات الوقائية لتعزيز إتمام الدراسة الثانوية.

تبقى الإحصاءات الدقيقة حول عمالة الأطفال صعبة المنال، حيث يشارك الأطفال عادة في العمالة غير الرسمية. ومع ذلك، أشارت البحوث التي قامت بها منظمة إنقاذ الطفل عام 2011 أن الأولاد الذين يعملون في المناطق الريفية يعثرون على عمل في المقام الأول في القطاع الزراعي، في حين يعمل الأطفال القاطنين في المناطق الحضرية عادة في القطاع الصناعي. في كلتا الحالتين، تعرض ظروف العمل للأطفال للمواد الكيميائية التي قد تكون ضارة، والإصابة من الآلات الخطرة أو من الأدوات، أو الأذى الجسدي من أداء الحركات التكرارية وتحمل الأعباء الثقيلة.

بالنسبة للفتيات، تأتي عمالة الأطفال في كثير من الأحيان في شكل الخدمة المنزلية، التي تضعهن في مواضع خاصة وغير منظمة للعمل، وتتركهن عرضة لسوء المعاملة. قدرت إحدى مجموعات حقوق الطفل، قرى الأطفال SOS، عدد الفتيات اللاتي يبدأن العمل المنزلي قبل سن 14 عاماً بنحو 30 في المئة. خارج سوق العمالة المحلية المأجورة للأطفال، ما تزال الأسر تتوقع من الفتيات القيام بحصة كبيرة من الواجبات المنزلية في منازلهم العائلية. ومن الممكن أن يجعل عبء هذه المسؤوليات من الحصول على التعليم أمراً صعباً أو حتى مستحيلًا.

أما الاتجاه الثالث الملفت للانتباه في السنوات الأخيرة فهو زيادة عدد الأطفال الذين يعيشون أو يقضون معظم وقتهم في الشوارع. وقد وصف بعض الصحفيين المحليين والناشطين في مجال حقوق الإنسان المشكلة بالموجودة مسبقاً، مضيفين أنها أصبحت فقط أكثر وضوحاً في أعقاب الثورة. تتمتع وسائل الإعلام الآن، والتي حظرت وروقت خلال حكم الرئيس زين العابدين بن علي، بالمزيد من الحريات، مما أتاح للصحفيين فرصة دراسة سياسات الدولة وانتقادها علناً. ونتيجة لذلك، فقد اقترح الصحفيون الذين يعملون محلياً في مجال حقوق الطفل أن قضية أطفال الشوارع يتزايد الاعتراف بها كتحدٍ لتونس. لا تزال البيانات الحديثة حول هذه الظاهرة محدودة، ولكن تقرير اليونسيف عام 2008 أظهر أن أطفال الشوارع يعيشون في الغالب في المراكز الحضرية المكتظة بالسكان، حيث يتعرضون لسوء المعاملة والاستغلال والخوض في مشاكل مع السلطات. بشكل قاطع، قال 86 في المئة من الأطفال الذين تم استجوابهم والذين كانوا يعيشون في الشارع في ذلك الوقت أنهم تسربوا من المدرسة في وقت مبكر جداً.

مع مستقبل المنطقة المضطرب، قد يواجه الأطفال في تونس المزيد من التحديات غير تلك التي ستأتي بها الاتجاهات الحالية طويلة المدى. ويمكن أن يؤدي عدم الاستقرار، سواء بسبب الاضطراب السياسي المحلي أو الإقليمي، إلى تفاقم القضايا وإلى تحديات جديدة.



# السودان

عانى السودان من صراع أهلي على مدى العقود الماضية. في حين سعى اتفاق عام 2005 لإنهاء القتال، أدى الصراع المسلح الأخير بين القوات الحكومية والمتمردين في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل كما جاء في التقارير. إن المستويات العالية من النزوح الداخلي والفقر والضغط الاقتصادي الشديد على الحكومة، العائد جزئياً إلى النزاع المسلح الجاري، هي عقبات تحول دون حماية حقوق الطفل وتنفيذ المعايير القانونية الدولية والوطنية القائمة.

وتشويههم وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة، وفقاً للتقارير الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة. يضم حالياً مرفق التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة ستة أطراف، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية، بسبب الانتهاكات الخطيرة المتعلقة بتجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. وقد شارك عدد من الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في برامج إعادة الإدماج ونزع السلاح والتسريح للأطفال في السودان. ومع ذلك، لا تزال هناك تقارير مستمرة لتجنيد الأطفال في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

على الرغم من الصعوبات في الوصول إلى مناطق الصراع، لا تزال هناك تقارير متكررة لانتهاكات خطيرة أخرى ضد الأطفال خلال النزاعات المسلحة، بما في ذلك الهجمات على المدنيين والعنف الجنسي ضد الأطفال والهجمات على المدارس. وكشف تقرير منظمة العفو الدولية مؤخراً أنه في 30 أكتوبر 2014 قامت القوات المسلحة السودانية في دارفور بهجمات ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، شملت الاغتصاب الجماعي لنحو 200 من النساء والفتيات. نظراً لضعف قدرات الرصد ووصمة العار المرتبطة بضحايا العنف الجنسي، أشار التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة 2014 بشأن الأطفال والصراعات المسلحة إلى احتمالية الإبلاغ غير الكامل عن حوادث العنف الجنسي ضد الأطفال في السودان. وكشف تقرير حديث صادر عن الائتلاف العالمي لحماية التعليم من الاعتداء أنه خلال عام 2013، سبب ضرب وقصف القوات الجوية السودانية أضراراً ودماراً للعديد من المدارس في شمال دارفور وجنوب كردفان.

إن العنف ضد الأطفال منتشر في جميع أنحاء السودان ويحدث في الأماكن الخاصة والعامة. ولا يمنع العقاب البدني صراحة في قانون الطفل لعام 2010، وبالتالي فهو مسموح به في المنازل والمدارس والسجون ومراكز

يشكل الأطفال 48 في المئة من مجموع سكان السودان البالغ 38 مليون نسمة، بما في ذلك 5.7 مليون طفل دون سن 5 سنوات، حسب اليونسيف. في حين أن الأطفال في المناطق الريفية والفقيرة في البلاد هم الأكثر ضعفاً، يواجه جميع الأطفال عقبات كبيرة في الحصول على الحماية والحقوق الأساسية. فإنهم غالباً ما يعانون من آثار القتال المسلح، والإمكانية المحدودة للوصول إلى التعليم والموارد، ومن نقص الغذاء وتغير المناخ، حسب ما جاء في تقرير مشترك من اليونسيف والمجلس القومي لرعاية الطفولة في 2011.

تعرّضت  
**200**  
فتاة وإمرأة لحادثة اغتصاب جماعي  
في عام 2014

في عام 1990 كان السودان من أوائل الدول التي اعترفت وتعهدت بحماية حقوق الطفل من خلال التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC). منذ ذلك الحين وقع السودان على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل. وأنشأت حكومة السودان المجلس القومي لرعاية الطفولة وعدد من الوكالات والمؤسسات الحكومية الأخرى الخاصة بالأطفال، وسنت قانون الطفل عام 2010 لتعزيز حماية الأطفال. وقد اعتبرت منظمات حقوق الإنسان المحلية هذه التطورات إنجازات هامة. ومع ذلك، وجدت لجنة حقوق الطفل أن الأطفال في السودان لم يشهدوا تحسناً ملحوظاً في الحصول على الحقوق والحماية حيث فشلت السلطات السودانية في تنفيذ القوانين التي تهدف إلى حماية الأطفال بشكل مقنع.

تعتبر انتهاكات حقوق الطفل واسعة النطاق في المناطق التي تشهد الصراع المسلح، بما في ذلك قتل الأطفال

الدولية لعدالة الأحداث. منح قانون الطفل لسنة 2010 نظام قضاء خاص بالأحداث في السودان. ومع ذلك، فقد أشارت المنظمات المحلية لحقوق الطفل، ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، أن عدم تخصيص الموارد الكافية يشكل عقبة أمام الامتثال التام للمعايير الدولية لعدالة الأحداث. على وجه الخصوص، فإن النظام يفتقر إلى المرافق الصديقة للطفل وإلى الموظفين المؤهلين. وفيما يتعلق بحقوق الحصول على محاكمة عادلة، أثارت المنظمات المحلية لحقوق الطفل مخاوف تتضمن تقارير عن أعمال العنف البدني أثناء الاعتقال، وعن مسؤولين أمنيين قاموا بإجراء تحقيقات دون حضور أحد الوالدين أو حضور وصي. وعلاوة على ذلك، في حين أن قانون الطفل لعام 2010 ألغى عقوبة الإعدام للأطفال، نوهت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل أن المادة 36 من الدستور الوطني المؤقت لعام 2005 تسمح بعقوبة الإعدام على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة في حالات القصاص.

بالإضافة إلى هذه الانتهاكات، تواجه الفتيات السودانيات تحديات إضافية مع ارتفاع المعدلات الوطنية للزواج المبكر والعنف المبني على الجنس. إن السودان لديها أحد أعلى معدلات زواج الأطفال في المنطقة العربية، حسب ما جاء في تقرير عن مكتب المراجع السكانية 2013. تبين أحدث البيانات التي جمعتها اليونيسيف أن نحو سبعة في المئة من الفتيات يتزوجن قبل بلوغهن سن 15 عاماً، ويتزوج نحو 33 في المائة من الفتيات من قبل بلوغهن سن 18 عاماً. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث/

يشكل الأطفال ما نسبته 48 في المئة من مجموع سكان السودان البالغ 38 مليون نسمة، بما في ذلك

**5.7**

مليون طفل دون سن 5 سنوات

احتجاز الأحداث، حسب المبادرة العالمية للقضاء على جميع أشكال العقاب الجسدي ضد الأطفال. في حين أن قانون الطفل لعام 2010 يحظر «العقوبات القاسية»، وجدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل أن القانون لا يحظر صراحة العقاب البدني. وأوردت منظمات محلية لحقوق الطفل أنه نظراً لعدم وضوح القانون، فإن العنف ضد الأطفال في المدارس يتجلى في الاعتداء الجسدي واللفظي على حد سواء. وفي حين أن القانون السوداني ينص على التعليم الأساسي المعفى من الرسوم إلى الصف الثامن، وردت تقارير تفيد بأن الطلاب اضطروا إلى دفع رسوم للحضور. وفي بعض الحالات على الأقل، أفادت منظمات محلية لحقوق الطفل أن الأطفال المتعثرين في دفع هذه الرسوم يتعرضون للعنف الجسدي. وعلاوة على ذلك، فإن العنف الجسدي سائد بين الطلاب أنفسهم، حيث يعتدي الأطفال الأكبر سناً على الأصغر سناً ويتحرشون بهم، حسب منظمات حقوق الطفل.

في المجال العام، يعاني الأطفال السودانيون زيادة خطر العنف في سياق الاحتجاجات والمظاهرات. منذ عام 2011 استخدمت القوات المسلحة السودانية والشرطة القوة بصورة مبالغ فيها ومفرطة ضد المتظاهرين، مما أدى إلى مقتل وإصابة عدد من الأطفال أثناء المظاهرات. وجدت منظمة العفو الدولية في أيلول 2013 أن الشرطة قتلت طفلين برصاص حي خلال احتجاج خارج المكاتب الحكومية في نيالا. في تموز 2012 قتلت الشرطة السودانية وقوات الأمن 10 أطفال عندما أطلقوا ذخيرة حية في احتجاج عام، وذلك وفقاً للمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام. نظراً لقيود الحكومة السودانية الحالية على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، ولاستخدام الشرطة وقوات الأمن تكراراً للقوة المفرطة لتفريق الاحتجاجات، يظل الأطفال في المظاهرات أو بالقرب منها عرضة للعنف.

يواجه الأطفال السودانيون الذين يجدون أنفسهم في مشاكل مع السلطات نظام قضاء لم يحقق المعايير

قتلت الشرطة السودانية وقوات الأمن

## 10 أطفال

عندما أطلقوا ذخيرة حية في احتجاج عام،  
وذلك وفقاً للمركز الأفريقي لدراسات العدالة  
والسلام

الختان (FGM/C) منتشر على نطاق واسع حيث خضع 37 في المائة من الفتيات لشكل من أشكال الختان وفقاً لبيانات منظمة اليونيسيف.

في حين أن القانون يحظر العمل القسري أو الإجباري، لا تمنع عمالة الأطفال صراحة في قانون الطفل لسنة 2010 ، ولا وجود لسن معين لعمالة الأطفال في قانون العمل السوداني. وكثيراً ما يتعرض الأطفال العاملون وأطفال الشوارع للعنف الجسدي، فأسرهم إما لا توفر لهم الدعم أو لا تستطيع القيام بحمايتهم، حسب منظمات حقوق الطفل المحلية. وكانت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل قد أثارت مخاوف من أن «عمالة الأطفال منتشرة على نطاق واسع في السودان، حيث يعمل الكثير من الأطفال في المصانع وكخدم في المنازل، وفي القطاع الزراعي والاقتصاد غير الرسمي.» وأضافت اللجنة، «بما أن التشريعات لا تحد من الصناعات والمؤسسات أو أنواع الأعمال التي يمكن أن توظف الأطفال، فإن الأطفال لا يتمتعون بالحماية الكافية ضد القيام بأعمال خطيرة.»

## الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع العراق

إن منظمة شباب الجنوب، التي تأسست في عام 2005، تعمل على نشر الوعي بحقوق الإنسان وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الحماية للأطفال. وتوثق منظمة شباب الجنوب SYO الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وتكشفها، مع التركيز بشكل خاص على الاعتداءات على النساء والفتيات، والعنف الطائفي، وقضايا التمييز.

# العراق

لا يزال الأطفال في العراق عرضة للخطر بسبب النزاع المسلح الداخلي والخارجي، وحالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة. وقد وضع الصراع المسلح المتصاعد مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الإرهابي، عدداً أكبر من الأطفال في خطر. توجد مخاطر حماية عالية للأطفال في جوانب متعددة من حياتهم، وخاصة في مجالات التجنيد وعمالة الأطفال والتعليم والعنف الجنسي والمأوى.



تم استخدام

653

مدرسة في عام 2014 في منطقة دهوك  
في كردستان العراق، كمأوى للنازحين

القسري. وأوضح تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في 2014 الأخطار الشديدة التي تواجه الفتيات المنتميات إلى الأقليات العرقية، وأبرزها اليزيديون. ووجد التقرير أن تعذيب الفتيات اليزيديات، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي، وغيرها من أشكال العنف الجنسي، كانت منتشرة على نطاق واسع. وشملت الانتهاكات المفزعة الأخرى تقديم الفتيات "كهدايا" أو "بيعهن" لمقاتلي داعش ومؤيديهم. وأجبر العديد منهم على اعتناق الإسلام. ورصد تقرير هيومن رايتس ووتش، الذي نشر عام 2014 مئات من حالات الاختطاف والاعتصاب والعنف الذي يرتكبه تنظيم داعش ضد الفتيات. وخلص كلا التقريرين أن بيع الفتيات القاصرات كعبيدات الجنس هي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وقد أثر وجود داعش في العراق بشكل كبير أيضاً على قطاع التعليم بعدة طرق. أولاً، فإن الكثير من الأسر الفارة من عنف داعش يبحثون عن مأوى في المباني المدرسية، مما يجعل هذه المباني غير صالحة للاستعمال للطلاب. وذكرت هيومن رايتس ووتش في بيان صحفي في سبتمبر 2014 أن 653 مدرسة في منطقة دهوك في كردستان العراق، وحوالي 2,000 مدرسة على المستوى الوطني كانت تستخدم لإيواء النازحين داخلياً. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت المدارس هدفاً في هجمات قاتلة، مما حد من وجود المساحات الآمنة الصديقة للأطفال، حسب اليونيسيف. في المناطق التي يسيطر عليها داعش، وثقت العديد من التقارير الإعلامية المدى الذي وصل إليه تحكم التنظيم في إدارة المدارس ومناهجها. وأشارت مقالة لذي ويك، نشرت في أكتوبر

2,000

مدرسة على المستوى الوطني  
كانت تستخدم لإيواء النازحين داخلياً

لقد مهدت حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة بشكل عام الى توسع ما يسمى بتنظيم داعش، وهو مجموعة من الارهابين اتخذت الصراع الداخلي في سوريا معقل لها لتمتد في الأجزاء الشمالية والغربية من العراق في العام 2014. في حزيران من نفس العام قام تنظيم داعش الإرهابي باجتياح الموصل-ثاني أكبر مدينة في العراق، لتأخذ منها مقراً رئيسياً لها. تزامناً مع ظهور هذا التنظيم الإرهابي، بدأت انتهاكات حقوق الانسان تشدد بشكل واضح للعيان. حيث أفادت عدة منظمات حقوق الإنسان عن انتشار تجنيد الأطفال، بما في ذلك استخدام الأطفال كدروع بشرية، وعمالة الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش. وأفادت منظمة شباب الجنوب، المنتسبة للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في العراق، أنه في يونيو 2014 استخدم داعش الأطفال كدروع بشرية في الموصل، وأجبروهم على الجلوس بجانب نوافذ السيارات لمنع قوات العدو من إطلاق النار على مقاتليهم. وفي الشهر نفسه، وجد تقرير هيومن رايتس ووتش عن استخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة في سوريا أن تجنيد الأطفال كان هو السائد من قبل كل من داعش والفصائل الأخرى. وأشار التقرير إلى أن داعش الإرهابي على وجه الخصوص استهدف الأطفال للتجنيد بشكل منتظم. وأكد العديد من مقاطع الفيديو التي نشرها تنظيم داعش ذاته عبر مواقع التواصل الاجتماعي هذه النتائج، والتي تبين الأطفال أثناء التدريب العسكري وحمل السلاح، وإطلاق النار على السجناء.

للفتيات اللواتي يعشن تحت حكم داعش في العراق، فإن أعظم مخاطر الحماية هو العنف الجنسي والزواج



اللاجئين تعاني من الاكتظاظ، مما أدى إلى ضغط على المرافق والموارد، وزيادة خطر الإصابة بالأمراض المعدية. وتشير تقديرات منظمة شباب الجنوب إلى وفاة 1,500 طفلاً من أسر الهاربين جراء الجوع والمرض والعمليات العسكرية منذ قيام تنظيم داعش. وفي المناطق الحضرية، تجد الأسر نفسها مضطرة للانتقال مراراً وتكراراً بحثاً عن فرص العمل والمساكن ذات الأسعار المعقولة. وتصبح النتيجة الإجمالية للأطفال هي بيئة في غاية عدم الاستقرار، تعطل تعليمهم وتؤثر سلباً على صحتهم النفسية والجسدية، وفقاً لمنظمة شباب الجنوب.

وقد ساهم الوضع المتفشي في جميع أنحاء العراق في خلق ظروف اقتصادية صعبة ويمكن أن يزيد من خطر عمالة الأطفال. فبين عامي 2006 و 2011 أظهر معدل عمالة الأطفال انخفاضاً من 11 إلى 6 في المئة، وفقاً لليونيسيف. ومع ذلك، فإن لانخفاض معدل الالتحاق بالمدارس، مقروناً بتزايد انعدام الأمن المادي والمالي في كثير من الأحيان، تأثيراً مضاعفاً على انتشار عمالة الأطفال، حيث يبدأ الآباء في الاعتماد على أبنائهم لدعم دخل الأسرة. وهذا صحيح بشكل خاص في المناطق التي أغلقت فيها المتاجر أبوابها نتيجة لعدم الاستقرار وأعمال العنف. في كثير من الحالات، يضطر الأطفال إلى العمل لتوفير لقمة العيش لأشقائهم بعد وفاة أحد الوالدين أو كليهما. وتعثرت بسبب النزاع أيضاً جهود الحكومة السابقة لمعالجة وجود عمالة الأطفال التي وضعت قبل قيام تنظيم داعش.

بالإضافة إلى الحاجة إلى قدر أوفر من الأمن والاستقرار الوطني، أشارت UNHCR إلى أن شح التمويل

عدد المشردين داخلياً في  
العراق يقدر بنحو

2 مليون

2014، أن جميع المدارس في الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم الإرهابي يجب أن تخضع لمناهجها الإلزامية التي تحظر الموسيقى والدراسات الاجتماعية والتاريخ والفنون والرياضة والفلسفة وعلم النفس. وتقترح تقارير وسائل الإعلام أنه وبهذه الطريقة، وصل التنظيم إلى جيل كامل من الأطفال، بأمل تحويلهم إلى مؤيدين مدى الحياة. ووفقاً لمنظمة شباب الجنوب، واجه المعلمون التهديد بالتعذيب أو الموت إذا رفضوا فتح المدارس وتدريب مناهج داعش.

فاقم الصراع في سوريا الوضع الإنساني المعقد أصلاً في العراق. منذ بداية الأزمة السورية في عام 2011، بحث عدد متزايد من اللاجئين الفارين من العنف في سوريا عن الأمان في العراق. ووفقاً لتقرير نشرته وكالة الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) في فبراير 2015، اقترب عدد اللاجئين السوريين في العراق من 250,000 في نهاية عام 2014، نصفهم تقريباً من الأطفال. ويشير التقرير إلى أن الغالبية العظمى من اللاجئين تعيش في إقليم كردستان في شمال العراق: 40 في المئة من هؤلاء اللاجئين يقيمون في تسعة مخيمات للاجئين، في حين يعيش الباقي جنباً إلى جنب مع المجتمعات المضيفة.

وقد عاد الآلاف من العراقيين الذين فروا إلى سوريا بين عامي 2003 و 2011 إلى بلادهم، منضمين إلى المليون عراقي الذين نزحوا داخليا بعد عقود من عدم الاستقرار والصراع في البلاد. وبحسب مركز رصد النزوح الداخلي، فإن عدد المشردين داخليا في العراق يقدر بنحو 2.1 مليون، بعد أن فرت موجة جديدة من العراقيين من ديارهم في عام 2014، بحثاً عن ملاذ من تنظيم داعش.

إن أوضاع اللاجئين والنازحين داخليا قاسية، سواء للمقيمين في مخيمات اللاجئين أو في المجتمعات المضيفة وبالقرب منها. وجدت المنظمة الدولية للاجئين، وهي منظمة إنسانية، في أبحاثها عام 2014 أن مخيمات

تشير تقديرات منظمة شباب  
الجنوب إلى وفاة

**1,500**

طفل من أسر الهاربين جراء الجوع  
والمرض والعمليات العسكرية منذ  
قيام تنظيم داعش

يمثل عقبة خطيرة أمام تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الموثقة. في تقرير نهاية العام 2014، ذكرت المفوضية أن برنامج الغذاء العالمي علق برنامج التغذية المدرسية للاجئين السوريين في سبتمبر بسبب نقص التمويل. وبالمثل، فإن الوكالة لم تنفذ عمليات توزيع الأغذية الروتينية في مخيمات اللاجئين في يونيو وأغسطس من ذلك العام. ولأنه من المتوقع أن يتجاوز عدد السكان من ذوي الحاجة حاجز المليون نسمة بحلول نهاية عام 2015، سيكون التمويل عاملاً حاسماً في تعزيز الحماية للأطفال في العراق.

## الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بفلسطين، والتي تأسست عام 1991، تحقق وتوثق وتفضح الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الأطفال، وتدعو على الصعيدين الدولي والوطني لتعزيز الوصول إلى العدالة والحماية للأطفال. كما توفر الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بفلسطين المساعدة القانونية المباشرة للأطفال في الظروف الصعبة.

# فلسطين

يشكل الأطفال 46.2 بالمائة من 4.68 مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة. أن عدم الاستقرار والعنف يحددان الكثير من ملامح حيات هؤلاء الأطفال. لا يقتصر الأمر على معاناة الأطفال الفلسطينيين من سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ولكنهم أيضا يواجهون قسوة نظام الأحداث القضائي المحلي وانعدام الحماية الكافية.

نازحين داخليا، من بينهم الكثير من الأطفال. وما زالت معظم الأسر التي دمرت منازلها أو تضررت جزئيا غير قادرة على إعادة بناء منازلها لأنها تقتصر إلى الأموال، والحصار الاسرائيلي لقطاع غزة يحد من استيراد مواد البناء. ومع الدمار الهائل في البنى التحتية المدنية، بما فيها المدارس والمستشفيات، يواجه الكثير من الأطفال في غزة المحدودية في الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ووفقا لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا UNRWA) «يتم تشغيل 90 بالمئة من 252 مدرسة التابعة للأونروا في غزة على أساس نظام الفترات المسائية، وفي البعض منها حتى ثلاث فترات خلال اليوم الواحد، مما يقلص عدد ساعات الدوام المدرسي إلى أربع ساعات فقط خلال الفترة الواحدة.»

عانى الأطفال الفلسطينيون أيضا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من تصعيد في حالة العنف في عام 2014، حيث استخدم جنود وشرطة الاحتلال الإسرائيلي القوة المفرطة لقمع الاحتجاجات. أستشهد خلال هذه الاحتجاجات والمسيرات اثنا عشر طفلا فلسطينيا على أيدي قوات الاحتلال، كلهم بالذخيرة الحية ما عدا طفل واحد، وفقا لتوثيق DCIP. لم تجد DCIP أي دليل على تشكيل أي من الأطفال الذين قتلوا في الضفة الغربية تهديدا مباشرا لقوات الاحتلال الإسرائيلية أو المستوطنين. وكان هناك حادث واحد فقط نتج عنه التحقيق وتوجيه الاتهام للقاتل. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA وجود 1,188 من الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية

حيث وثقت الحركة العالمية

في فلسطين استشهاد

**535**

طفلاً في قطاع غزة

في عام 2014

منذ عام 2000، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من 1,991 طفل فلسطيني، بما في ذلك 551 في عام 2014 وحده، وفقا لوحة التوثيق التابعة للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين (DCIP). لا يزال الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والصدمات النفسية التي خلفها العدوان الأخير على غزة عام 2014 من أكبر وأعقد التحديات التي تواجه الأطفال الفلسطينيين.

يعيش 46.2% من أصل

**4.68**

مليون فلسطيني في

الضفة الغربية المحتلة،

القدس الشرقية وقطاع غزة

شهد العام 2014 تدهور ملحوظ في الوضع الأمني بشكل عام وأمن وسلامة الأطفال الفلسطينيين بشكل خاص. حيث وثقت الحركة العالمية في فلسطين استشهاد 535 طفل - ما يقرب من 68 بالمئة منهم بأعمار 12 سنة أو أصغر - كنتيجة مباشرة للهجمات الإسرائيلية على غزة في فصل الصيف. وأصيب 3,306 طفلا آخرين بجروح، من بينهم أكثر من 1,000 تركوا بإعاقات دائمة، ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA). تقيم 1,500 طفلا على الأقل بسبب الهجمة العسكرية الإسرائيلية التي استمر لمدة 50 يوما على غزة، هذا وقدرت الأمم المتحدة أن 373,000 طفل ممن تتراوح أعمارهم ثمان سنوات فاكثر بحاجة للحصول على الدعم النفسي والاجتماعي كونهم عايشوا ست هجمات إسرائيلية على غزة خلال فترة حياتهم.

في أعقاب الهجوم الذي شنته دولة الاحتلال في صيف 2014 على غزة، فإن 100,000 فلسطيني لا يزالوا



سلطات الاحتلال من الحصول على المساعدة القانونية ونادرا ما تم ابلاغهم بحقوقهم بموجب القانون ووفقا لتقرير نشرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن تقرير المحكمة العسكرية للعام 2011 أظهر أن نسبة الإدانة بحق المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال وصلت الى 99.7 بالمئة .

يعيش عدد متزايد من الأطفال الفلسطينيين وأسرههم في القرى والبلدات المحاطة بالمستوطنات وتجمعات المستوطنين الإسرائيليين والمتسمين بالعنف في أغلب الأحيان. منذ أن احتلت إسرائيل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في عام 1967، أنشأت نحو 125 من المستوطنات المقتصرة على اليهود والتي تأوي 515.000 من الإسرائيليين. ويعتبرها المجتمع الدولي بأنها غير قانونية. إلا أن إسرائيل تدعي امتلاكها للحقوق الدينية والتاريخية في الأراضي. ويقوم جنود الاحتلال الاسرائيلي والشرطة والشركات الأمنية الخاصة، المتمركزون في أنحاء الضفة الغربية، بحماية السكان المستوطنين على حساب المدنيين الفلسطينيين. في هذه البيئة المسلحة بشدة، يواجه الأطفال الفلسطينيون العنف الجسدي، ومحدودية الحصول على التعليم، والصدمات النفسية. وتشير تقديرات مكتب تسويق الشؤون الإنسانية OCHA إلى حصول أكثر من 730 من اعتداءات المستوطنين منذ عام 2013.

تحدث انتهاكات حقوق الطفل أيضا تحت ولاية السلطة الفلسطينية. وعلى وجه الخصوص، أولئك الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون حيث يتعرضون للإساءة أثناء الاعتقال والاستجواب والتوقيف ما قبل للمحاكمة. والمصدر المهم لهذه المشكلة هو غياب قانون أحداث فلسطيني موحد. بدلا من ذلك، تعتمد السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية على القانون الأردني والذي يعود تاريخه إلى 1954 وحكومة حماس في غزة تطبق القانون البريطاني الذي صدر في عام 1937. هذه التشريعات تعود لحقبة تسبق المعايير الدولية الحديثة لحماية حقوق الطفل، ولا تستند إلى

أصيب  
**3,306**  
طفل آخرين بجروح في  
العدوان الأخير على غزة

ممن أصيبوا بالعيارات الحية من قبل قوات الاحتلال خلال مشاركتهم في المظاهرات والمسيرات السلمية، بما في ذلك الرصاص المطاطي (المعدني المغلف بالمطاط)، وقنابل الغاز المسيل للدموع، وخرطوم المياه العادمة والقنابل الصوتية.

الأطفال الفلسطينيون في الضفة الغربية، حالهم حال الكبار، يتعرضون أيضا للاعتقال والملاحقة والتوقيف بموجب نظام المحكمة العسكرية الإسرائيلية الذي يحرمهم من حقوقهم الأساسية. منذ عام 1967، عملت إسرائيل بموجب نظامين قانونيين منفصلين ضمن نفس المنطقة: يعيش المستوطنون الإسرائيليون في ظل القانون المدني بينما يخضع الفلسطينيون لقانون عسكري. وتطبق إسرائيل القانون المدني على الأطفال الفلسطينيين في القدس الشرقية. ووفقا لـ DCIP فإن دولة الاحتلال هي الدولة الوحيدة في العالم التي تحاكم ما يتراوح بين 500 و 700 طفل في المحاكم العسكرية سنويا.

في عام 2014، وصل معدل الاعتقال للأطفال الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال ما يقارب 188 طفلا فلسطينيا شهريا، وفقا للبيانات المقدمة من قبل مصلحة سجون الاحتلال الإسرائيلية. تلقت حركة DCIP شهادات من 107 طفل في الضفة الغربية ممن اعتقلوا خلال العام والتي أظهرت أن ثلاثة أرباعهم قد عانوا شكلا من أشكال العنف الجسدي بعد إلقاء القبض عليهم. واستخدم المحققون الإسرائيليون أيضا استغلال الوضع والتهديد والحبس الانفرادي لانتزاع الاعترافات من بعض الأطفال. 93 بالمئة من هذه الحالات، حرمتها

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC). ومع ذلك، فقد اتخذت السلطة الفلسطينية (PA) خطوات مهمة لتعزيز الحماية القانونية للأطفال في السنوات الأخيرة.

في نهاية عام 2012، دخلت التعديلات على قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) حيز التنفيذ، والتي رفعت سن المسؤولية الجنائية من 9 إلى 12، من بين غيرها من التعديلات الأخرى. في عام 2014، وقع الرئيس الفلسطيني محمود عباس على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، أنهت لجنة وطنية من مشروع قانون بشأن قضاء الأحداث في عام 2012، مع التركيز على اتخاذ تدابير وقائية وبدائل للسجن. ومع ذلك، فقد كانت عملية تمرير التشريعات بطيئة على الرغم من قدرتها على معالجة أوجه القصور في النظام الحالي لقضاء الأحداث.

في هذه الأثناء، وجد 2,457 طفلاً فلسطينياً في الضفة الغربية أنفسهم في مواجهة القانون في عام 2014. ووفقاً للمديرية العامة للشرطة، جرح 1,891 منهم في مراكز التوقيف بعد النقاء القبض عليهم. وقد ذكر البعض التهديدات والضرب والإهمال من قبل قوات الأمن الفلسطينية. وقدمت الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين المساعدة القانونية المجانية إلى 81 طفلاً في عام 2014 ووثقت 22 حالة أخرى. وقال حوالي 40 بالمائة منهم أنهم عانوا من بعض أشكال العنف الجسدي على أيدي أجهزة الشرطة والأمن غير المتخصصة. ولم يورد أي من أولئك الأطفال الذين اعتقلوا من قبل شرطة الأحداث - وهي الوحدة التي أنشئت في عام 2012 للتعامل مع قضايا الأحداث - أي سوء معاملة. في المتوسط، أمضى 81 طفلاً الممثلين من قبل حركة DCIP، وأمضوا 18 يوماً في الحبس الاحتياطي.. أن انعدام توفر المرافق ترك الأحداث في سجون البالغين أو مراكز الشرطة رغم أن ذلك كان في نزاعات منفصلة.

عدد الأطفال المعرضين للعنف في المجتمع وفي المنزل لا يزال ينذر بالخطر. ووفقاً لإحصائيات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء PCBS في عام 2011، أن 22 بالمائة من الأطفال الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 17 عاماً، قد عانوا من العنف في المدارس. وقد عانى 51 بالمائة من شكل من أشكال العنف المنزلي على الأقل. ووفقاً لنفس المصدر، فإن ارتفاع معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة أجبر حوالي 73,000 طفل على الانخراط في القوى العاملة، حيث تعرض الكثير منهم لأشكال متعددة من الاستغلال.

إن إحصاءات عمالة الأطفال الفلسطينيين لا تشمل فئة الأطفال العمال من الفئة العمرية ممن تصل أعمارهم 11-12 عاماً، حيث يعملون لفترات تصل إلى 12 ساعة يومياً في المستوطنات الزراعية الإسرائيلية. يدفع أرباب العمل أجورهم نقداً، الأمر الذي لا يترك أي أثر لعملهم في المستوطنات ويحرمهم من الصفة الرسمية أو التأمين الصحي أو حقوق العامل. هذه القوى العاملة غير المرئية تسبب مخاطر جدية لحماية الأطفال. فقد يعاني الأطفال من الإصابات والآلام المزمنة بسبب ساعات العمل الطويلة، والتعرض للمواد الكيميائية الخطرة، وطبيعة العمل القاسية بدينا، وهم أيضاً أكثر عرضة للاستغلال، حيث يخشون أن الشكوى قد تعرض مصدر رزقهم وسلامتهم للخطر. يحظر كل من القانون الفلسطيني والقانون الإسرائيلي العمل تحت سن 15 والأعمال الخطرة تحت سن 18. ومع ذلك، فإن فرض القانون الفلسطيني ليس له أي سلطة في المستوطنات

# 100,000

فلسطيني لا يزالوا نازحين داخلياً  
من بينهم الكثير من الأطفال



# 2,457

طفلاً فلسطينياً في الضفة الغربية  
وجدوا أنفسهم في مواجهة القانون في  
عام 2014

الإسرائيلية، ووفقاً لتقرير صدر حديثاً من منظمة هيومن رايتس ووتش « أن إسرائيل غضت الطرف عن انتهاكات قوانين العمل الإسرائيلية فيما يتعلق بالعمال الفلسطينيين في قطاع المستوطنات الزراعية.»

بينما اتخذت فلسطين خطوات هامة لضمان سلامة ورفاه الأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري، إلا أن ثغرات الحماية ستستمر ما لم يتم إدخال إصلاحات كبيرة على القوانين المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن حياة الأطفال الفلسطينيين ستظل عرضة للخطر حتى التوصل إلى حل سياسي ينهي الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي طال أمده.



## الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع لبنان

تعمل جمعية التواصل مع الأطفال الآن، التي تأسست في عام 2014، على حماية الأطفال من العنف والإساءة والاستغلال، مع التركيز على الأطفال اللاجئين والعمال. وتوفر جمعية التواصل مع الأطفال الآن CCN الدعم النفسي والاجتماعي وتقديم أنشطة ترفيهية لهذه الفئات الهشة من أجل التخفيف من آثار الصدمات النفسية والتغلب على التحديات



# لبنان

تستمر الأزمة السورية الممتدة في جعل أعداد كبيرة من الأطفال داخل لبنان عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان. وذكرت وكالة الامم المتحدة للاجئين (UNHCR)، أن ما يقدر بمليون لاجئ سوري و 50,000 لاجئ فلسطيني من سوريا (PRS) يقيمون في لبنان، مما يجعل لبنان أكبر دولة مضيضة للاجئين السوريين. وباستمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة وداخل لبنان، تبقى فرص التغيير الإيجابي محدودة، ومن المتوقع أن يظل عدد الأطفال المتأثرين بالوضع مرتفعاً أو في تزايد. وعلاوة على ذلك، يظهر أن شدة الصعوبات التي يواجهها الأطفال السوريين اللاجئين في حياتهم اليومية في تزايد مستمر. وكلما ارتفعت مستويات الضيق وتلاشت الآمال في تحسين الأوضاع، تتجه الأسر شيئاً فشيئاً إلى آليات المواجهة السلبية، مثل الزواج المبكر وعمالة الأطفال. في الوقت ذاته، بدأت علامات التوتر في الظهور في المجتمعات اللبنانية المضيضة مع تزايد المنافسة الاقتصادية وتناقص فرص الحصول على المساكن بأسعار معقولة.

لبنان والتي تزيد أعمارهم على 15 عاماً، قد تدفع المزيد من الأسر اللاجئة إلى قبول جودة أدنى لمسكنهم من أجل الالتزام بهذه النفقات، وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن UNHCR و UN-HABITAT. وبدورها أثرت ظروف السكن السيئة سلباً على صحة وسلامة الأطفال وخلقت مشاكل بيئية جديدة.

وبالنسبة للسوريين القادرين على تأمين شقق بالإيجار، فقد أصبح الاكتظاظ هو الشاغل الرئيس. وفقاً لخطة الاستجابة الإقليمية للآزمة السورية في لبنان، فإن نصف المساكن المؤجرة من قبل اللاجئين السوريين مكتظة، حيث تتقاسم أسر متعددة المساحات الضيقة. وعند اقترانه بمستويات عالية من بطالة الوالدين والشدة، قد يتسبب الاكتظاظ في خلق مخاطر حماية وخيمة على الأطفال، الذين أصبحوا أكثر عرضة لسوء المعاملة، بما في ذلك الاعتداء الجنسي في المنزل. إن الاعتداء الجنسي على الأطفال معقد بشكل فريد وصعب المعالجة حيث أن الأطفال وأفراد الأسرة نادراً ما يبلغون عن وقوعه، مما يجعل من الصعب تحديد وتوفير الخدمات للضحايا من الأطفال. في حين أن عدد الأطفال المصابين غير معروف، فقد أفاد عدد من المساعدين المهنيين عن الكثير من حالات القلق. في بعض الحالات، يبلغ الأطفال أنفسهم عن الحوادث أو يناقشون التحرش الجنسي والاعتداء بشكل عام دون الكشف عن التجارب الشخصية.

وفقاً لبيانات منظمة اليونيسيف، شهدت نهاية العام 2013 130,000 لاجئ سوري مسجل يسكنون في 446 معسكر خيام عشوائي (ITS). وحسب تقرير مشترك لـ UNHCR و UN-HABITAT لعام 2014 فإن غالبية ITS الخيام العشوائية يتم تأجيرها من القطاع الخاص وتتألف من بين أربعة و أربعة وعشرين مبنى. تشكل هذه المجمعات مخاطر متعددة للأطفال، ولا توفر ما يكفي من الحماية ضد الأجواء الخارجية أو الحد الأدنى من خدمات الصرف الصحي، وتعرضهم أيضاً للخطر بسبب النيران

وباستمرار تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان، والتشريد المطول للآخرين، تظل برامج المساعدة البلدية والإنسانية تعاني من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال. وذكر التقرير السنوي لليونيسيف في 2013 أن ربع الأطفال السوريين فقط الذين كانوا خارج النظام التعليمي استطاعوا الحصول على التعليم الرسمي أو غير الرسمي في ذلك العام. ووجدت دراسة المفوضية أن 77 في المئة من الأطفال السوريين اللاجئين لم يتم تسجيلهم عند الولادة، مما يعرضهم لخطر انعدام الجنسية. في العام نفسه، أبلغت اليونيسيف عن عجز في ميزانيتها بنسبة 49% لخدمات المياه والصرف الصحي

إن الرسوم السنوية، ومجموعها

# US\$200

واللزامه لتسجيل جميع من هم من غير المواطنين المقيمين في لبنان

والنظافة، مما ترك العديد دون مصدر للمياه النظيفة وعرضهم للإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه. بالإضافة إلى حجم السكان ومعدل النمو، كان التشتت الجغرافي الواسع للاجئين بمثابة عقبة كبيرة في تقديم الخدمات. ووفقاً لخطة الاستجابة الإقليمية للآزمة السورية في لبنان 2014 (SRRP)، فقد استقر اللاجئون السوريون في 1,500 محلية، مما يجعل نشر الخدمات المقدمة للأطفال المحتاجين شاقاً ومكلفاً.

أصبح النقص في المساكن الموجودة مسبقاً في لبنان تحدياً كبيراً للاجئين السوريين. مع استمرار النزوح وزيادة أسعار المساكن، اضطر الكثير من السوريين للعيش في مساكن عشوائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرسوم السنوية، ومجموعها 200 دولار أمريكي، واللامه لتسجيل جميع من هم من غير المواطنين المقيمين في

استقر اللاجئون السوريون في

1,500

محلية، مما يجعل نشر الخدمات المقدمة  
للأطفال المحتاجين شاقاً ومكلفاً

من اللبنانيين تجاه السوريين، وخاصة في سهل عكار“  
إحدى أفقر المناطق الريفية في الشمال.

لقد قيد تقلص التماسك الاجتماعي تحركات الأطفال السوريين، مما أدى إلى تدني مستوى المشاركة المجتمعية والتعليمية وإلى التعرض للتمييز والعنف. وأظهر مسح برنامج الغذاء العالمي عام 2013 أن ما يقرب من 10 في المئة من الأسر اللاجئة السورية قد شهدت شكلاً من أشكال التحرش في الأشهر الثلاثة السابقة. وحثت المخاوف من تزايد حالات العنف في المدارس والشوارع الكثير من الآباء على إبقاء أطفالهم في المنزل. وجاء من خلال البحوث الميدانية للمفوضية في الأردن ولبنان، التي نشرت عام 2013، أن 29 في المئة من الأطفال الذين شملهم المسح تركوا منازلهم مرة واحدة في الأسبوع أو أقل. وشعر المراهقون السوريون بشكل خاص أن أقرانهم من المجتمع المضيف يحملون وجهات نظر سلبية للغاية عنهم.

ويعتبر اللاجئون الفلسطينيون مجموعة مستضعفة بشكل خاص بين اللاجئين من سوريا. حتى أبريل 2014، رصدت الأونروا 53,070 لاجئاً فلسطينياً في سوريا يبحثون عن مأوى في لبنان، ليصل العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين في البلاد إلى ما يقرب من 450,000. كانت المخيمات الإثنا عشر في لبنان والتي أنشئت للاجئين الفلسطينيين مكتظة قبل الأزمة السورية، وأدى التدفق الجديد للاجئين الفلسطينيين إلى ارتفاع الأسعار بشكل سريع. وأنتجت المستويات العالية من البطالة والفقر في المخيمات بسبب التمييز والقيود في سوق العمل، وضعف الصيانة

المكشوفة التي تستخدم للدفع. وذكرت اليونيسيف كذلك، ”تفاقم الأوضاع الصحية السيئة في أشهر الشتاء حيث أسفر الاكتظاظ والرطوبة عن ارتفاع في معدل أمراض الإسهال والتهاجات الجهاز التنفسي الحادة وأمراض الجلد.“

وبالإضافة إلى هذ التجمعات، فقد استقر بعض اللاجئين في المباني العامة والخاصة التي تم تحويلها مؤقتاً إلى ملاجئ جماعية بمساعدة من الممولين الخارجيين. على الرغم من أن الملاجئ الجماعية تمثل فقط 2 في المئة من ترتيبات سكن اللاجئين السوريين، فهي بمثابة بديل فعلي لإنشاء مخيمات جديدة للاجئين والتي تمنعها الحكومة اللبنانية منعاً باتاً. ومع ذلك، يجب العثور على المزيد من الحلول طويلة المدى لتحسين الظروف المعيشية وتوفير خدمات المياه وإدارة النفايات الأساسية لهذه التجمعات السكنية العشوائية وغيرها، ولمنع تلوث التربة والمياه في لبنان.

وقد أدى التنافس على الاحتياجات الأساسية إلى توتر في العلاقات بين السكان اللبنانيين ومجتمعات اللاجئين السوريين، والذي أثر بدوره سلباً على الأطفال. ووفقاً لتقديرات اليونيسيف، فقد هبط مستوى دخل 170.000 مواطن لبناني تحت خط الفقر في أعقاب الأزمة السورية. ”إن حظر التجول المفروض على اللاجئين في القرى المحلية، وحالات الطرد الأخيرة للاجئين من الشقق والأراضي المستخدمة للتجمعات غير الرسمية، إنما هي دليل على تزايد حدة التوتر بين المجتمعات اللبنانية ومجتمعات اللاجئين في بعض المناطق“، وفقاً لخطة الاستجابة الإقليمية للأزمة السورية في لبنان 2014. ووجدت دراسة حديثة لمنظمة إنقاذ الأطفال أن 90 في المئة من المواطنين اللبنانيين الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون بأن اللاجئين السوريين يمثلون ”تهديداً رمزياً واقتصادياً“، وأيدوا حظر التجول وغيرها من القيود الموضوعة عليهم. وفقاً لاستطلاعات رأي جماعية، كان النتائج الأكثر إثارة للقلق هو الإشارة إلى ”تهديد خطير بالعنف

أو من الذين لم يلتحقوا بالمدارس قط. مثل المواطنين السوريين وغير المواطنين، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.. كانت أكثر أشكال العمل انتشاراً التسول والبيع في الشوارع، ولكن متوسط الدخل اليومي 12 دولاراً أمريكياً. كما وجدت الدراسة أن 6 في المئة من الأطفال في الشوارع قد عانوا من الاعتداء الجنسي أو الجسدي في أماكن عملهم، واعتقد ما يقرب من نصفهم أنه لا وجود لأشخاص يمكن أن يبلغوا لديهم عن هذه الاعتداءات. وكانت نتائج هذه الدراسة خطوة أولى نحو خطة عمل وطنية لإنهاء أسوأ أشكال عمالة الأطفال بحلول عام 2016، في أعقاب تعهد لبنان في نوفمبر عام 2013.

هذا ويعتقد ان العام 2015، لا يزال يحمل عدد من القضايا الأمنية دون حل. مع تزايد وجود الجماعات المسلحة والمتشددين، وحوادث التفجيرات الانتحارية والاشتباكات العنيفة الأخرى التي تشكل تهديداً مباشراً لسلامة جميع الأطفال. يستمر وصول المزيد من الأطفال الهاربين من سوريا إلى الحدود اللبنانية، على الرغم من ظهور علامات التوتر الشديدة لدى مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ومع تزايد عدد الأسر التي دخلت حيز الفقر والقاتنة في مساكن غير مؤهلة، تظهر الحاجة إلى المزيد من العمل لسد الثغرات في مجال حقوق الإنسان للأطفال.

رصدت الأونروا

53,070

لاجئاً فلسطينياً في سوريا  
يبحثون عن مأوى في لبنان

قد هبط مستوى دخل

170,000

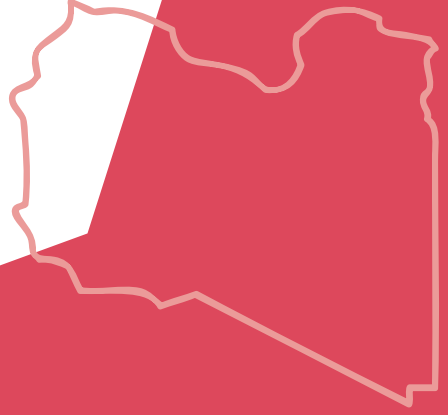
مواطن لبناني تحت خط الفقر في أعقاب الأزمة السورية

الهيكلية البلدية، ظروفاً معيشية غير آمنة للأطفال. إلى حد كبير، فإن عدداً غير معروف من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا هم من غير المسجلين، وبالتالي فهم غير قادرين على الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا). وهذا هو أحد عوامل الخطر بالنسبة للأطفال الفلسطينيين اللاجئين، فهم على عكس اللاجئين السوريين الآخرين غير مؤهلين للحصول على الخدمات العامة في لبنان. وعلاوة على ذلك، يمنع بعض هؤلاء اللاجئين عبور الحدود اللبنانية أو ان يرحلون في وقت لاحق، مما أدى إلى تشتت شمل الأسر. وتوضع القيود على تجديد التأشيرات مما يعيق تسجيل المواليد.

عمالة الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكال عمل الأطفال على النحو الذي حددته منظمة العمل الدولية (ILO)، هو مصدر قلق لجميع الأطفال في لبنان. ويعتبر الأطفال السوريون اللاجئين، وخصوصاً أولئك الذين ينفصلون عن والديهم أو من هم دون إشراف، هم الأكثر عرضة للخطر. ففي عام 2013، قدرت اليونيسيف أن واحداً من كل 10 أطفال من اللاجئين السوريين منخوطين في سوق العمل. وقد حددت دراسة بتكليف من اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية ومنظمة انقاذ الطفل الدولية أربعة عوامل رئيسة لهذه الظاهرة: ”الاستبعاد الاجتماعي، هشاشة الأسر، وتدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان، وكذلك الجريمة المنظمة واستغلال الأطفال.“ 73 في المئة من العينة من الذين شملهم الاستطلاع، كان معظمهم من الذكور، وكانوا إما أميين

## الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع ليبيا

تعمل الجمعية الليبية لحقوق الطفل، التي تأسست في عام 2000، على حماية حقوق الطفل من خلال رصد الانتهاكات وتوثيقها، ورفع الوعي العام والحكومي بثغرات الحماية، وجهود المناصرة التي تهدف إلى جعل التشريعات القائمة تتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل.



## ليبيا

قبل الثورة عام 2011 كان هناك تفاؤل حول مستقبل الأطفال في ليبيا. فوفرة الموارد الاقتصادية في البلاد، وتواجد أغلبية السكان في المناطق الحضرية وعيشهم فوق خط الفقر، وانخفاض معدل النمو السكاني، كلها عوامل زادت من فرص الأطفال لصحة جيدة وللاأمن ولنتائج تعليمية إيجابية. ومع ذلك، وفي أعقاب الحرب الأهلية المستمرة منذ أربع سنوات، يواجه الكثير من الأطفال في ليبيا تحديات متعددة في مجال حقوق الإنسان. ويمثل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 نحو 31.2 في المئة من سكان ليبيا البالغ عددهم حوالي ستة ملايين، تأثر ثلثهم مباشرة بالأزمة الإنسانية، وفقا لبرنامج الغذاء العالمي (WFP). في الواقع، فإن ما يقارب 600.000 طفل معرضون للتعنف وسوء التغذية ونقص في التعليم والرعاية الصحية الأساسية.



المراقبة هذه، فإن الحصول على معلومات دقيقة شكل تحدياً كبيراً " نظراً لعدم القدرة على الحصول على البيانات والفوضى المستمرة والواسعة الانتشار".

وأدى القتال العنيف في مدينة بنغازي الساحلية الشرقية في آيار 2014 إلى تشريد ما يقرب من 90,000 شخصاً، بناء على أبحاث مركز رصد النزوح الداخلي. وانتشر العنف غرباً إلى أكبر المدن الليبية، طرابلس، حيث اضطر 269,000 من السكان على الأقل للفرار، وإلى الجنوب، حيث نزح 18,500 شخصاً. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، "استمر النازحون في التماس الأمان والمأوى في مخيمات مؤقتة وفي المساكن الخاصة في العديد من المناطق".

وقد أدت الانتفاضة المسلحة في عام 2011 والتي أطاحت بالزعيم الليبي معمر القذافي إلى ما يقدر بـ 56,000 نازح يعيشون في حالات التشريد الطويلة الأمد، وفقاً لمركز رصد النزوح الداخلي. فر الغالبية منهم من بلدة تاورغاء، الواقعة إلى الجنوب من مدينة مصراتة الساحلية، ولجأوا إلى بنغازي وطرابلس. في نهاية عام 2014 "شرد ما يقرب من 9,600 من نازحي تاورغاء مرة أخرى من خمسة مخيمات في بنغازي واستمروا في العثور على مأوى في المدارس وفي منازل مستأجرة أو غيرها من المرافق العامة" كما أفاد مركز رصد النزوح الداخلي.

وكان إغلاق المدارس من الآثار الجانبية الأخرى للحرب الأهلية في البلاد، والتي قد تحمل عواقب للحكومات المقبلة فيما يتعلق بالقوى العاملة. ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة، تغيب ما يفوق 1.2 مليون طالب وطالبة لسنة دراسية كاملة في بداية الحرب الأهلية الدائرة، ولا توجد بيانات موثقة عن المعدلات الحالية للالتحاق بالمدارس. لقد واجهت المدارس الحكومية الاكتظاظ منذ أن فتحت أبوابها مرة أخرى، فالمدارس في المناطق الأشد تضرراً مازالت تلعب دور الملاجئ للعائلات النازحة. واعتبرت وكالة الامم المتحدة للطفولة، اليونيسيف، بعض المدارس الأخرى غير آمنة بسبب وجود الألغام التي لم تنفجر

نزح

18,500

شخصاً وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش

لقد تفاقم الوضع الحالي للأطفال في ليبيا لسببين: الأول: الفراغات المؤسساتية المتعلقة بالحرب الأهلية الدائرة في ليبيا. أول هذه الفراغات نشأ عن الغياب شبه التام لحكومة قائمة بأعمالها. ثاني الفراغات جاء من الانسحاب الشامل للمنظمات الإنسانية الدولية، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالات الأمم المتحدة، مما أدى إلى فجوات حماية واسعة. مشيرة الى مخاوف أمنية وعقب إغلاق مطار طرابلس، توقفت منظمات عديدة عن عملها أو علقت عملياتها. كغيرها من المنظمات، بما في ذلك الأمم المتحدة، أجلت موظفيها إلى مواقع خارجية إلا أنها ما زالت تحاول ضمان استمرارية الخدمات عن طريق الجماعات المحلية. ومع ذلك، فإن التمويل الشحيح وانعدام الأمن على نطاق واسع قد حد من تدفق السلع والخدمات. على سبيل المثال، تشير الهيئة الطبية الدولية ومقرها الولايات المتحدة إلى "الزيادات في أسعار المواد الغذائية والوقود" من بين العوامل التي تحول دون جهود الإغاثة، وخاصة على طول الحدود الشمالية الليبية. وأعاقت عمليات إجلاء الموظفين المدربين أيضاً جهود الإغاثة الإنسانية الطارئة.

كان لانسحاب وكالة الأمم المتحدة للاجئين، -مفوضية شؤون اللاجئين UNHCR، في تموز 2014 نتائج وخيمة للسكان الليبيين الذين نزحوا داخلياً، والتي استمرت في التفاقم بسبب تواصل النزاع الداخلي المسلح. في ديسمبر 2014، بلغ عدد النازحين داخلياً في ليبيا 400,000 على الأقل، وفقاً للبيانات التي نشرها مركز رصد النزوح الداخلي التابع للمجلس النرويجي للاجئين (IDMC). ووفقاً لمجموعة

شرد ما يقرب من

# 9,600

من نازحي تاورغاء مرة أخرى من خمسة مخيمات في بنغازي واستمروا في العثور على مأوى في المدارس وفي منازل مستأجرة أو غيرها من المرافق العامة

أو بداعي الأضرار الناجمة عن القتال. وأظهر تقرير برنامج الغذاء العالمي WFP في كانون أول 2014 أن الأطفال في الجزء الشرقي من البلاد كانوا الأكثر تأثراً من إغلاق المدارس، حيث افتقر غالبية الذين شملهم الاستطلاع إلى مدرسة صالحة للعمل.

وقد تسبب هذا الانقطاع في الفرص التعليمية، بالإضافة إلى التهديد المستمر للعنف، في ارتفاع معدل المشاكل النفسية والاجتماعية لدى الأطفال، بما في ذلك إجهاد ما بعد الصدمة وضعف الأداء المدرسي. واستشهدت جمعية حقوق تاورغاء للطفولة الليبية بما جاء على لسان أحد المعلمين، أن الأطفال طلبوا لعبة الأسلحة النارية أثناء فترة اللعب ومثلوا مشاهد مؤلمة مروا بها هم وعائلاتهم.

وسط التعرض للصدمات والعنف، انهارت خدمات الدعم للأطفال وهو ما يعكس الحالة العامة للقطاع الصحي في البلاد. وهنا بشكل خاص تشير الجماعات الإنسانية الليبية إلى انسحاب وكالات الإغاثة الدولية. قدم بعض هذه المنظمات خدمات الرعاية الصحية الأولية الحيوية للفئات الأكثر ضعفاً في السابق، بما في ذلك الأطفال. وتعتبر جمعية الهلال الأحمر الليبي من بين عدد قليل من المنظمات التي لا تزال تقدم تلك الخدمات في الوقت الحالي.

إن مجموعة أخرى من الأطفال المعرضين للخطر هم طالبي اللجوء واللاجئين الذين يحاولون الوصول إلى

أوروبا - بعضهم كفاشرين غير مصحوبين - وملاقين ظروفًا غير آمنة في ليبيا في طريقهم للهروب. تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن لكل 10 نازحين ليبيين داخليين، هناك لاجئ واحد مسجل من بلد آخر يحاول عبور ليبيا ومن ثم البحر المتوسط. يضر بعضهم من القتال في سوريا بينما يسعى الآخرون لفرص اقتصادية غائبة في بلدانهم في جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. ووفقاً لبعض المهاجرين الذين تمت مقابلتهم من قبل ديلي تلغراف البريطانية، يحاول "مئات" الأطفال غير المصحوبين والمراهقين "العبور إلى أوروبا كل عام من بلدان أخرى. وقال للصحيفة أحد المهاجرين من السنغال، الذي نجا من هجوم من قبل الميليشيات الليبية الذي قتلت شقيقه، "إن الجميع في ليبيا مسلح الآن." ومن الممكن أن يزداد التعرض للخطر، فالدول المجاورة والدول الغربية وبحسب بعض المصادر تدرس حالياً التدخل في ليبيا لمنع البلاد من التحول إلى معبر غير نظامي للأشخاص والأسلحة.

وعلى الرغم من انسحابها، تحاول وكالات الإغاثة ضمان استمرارية برامجها من خلال التعاون مع المنظمات المحلية، والتي لا تزال لديها إمكانية الوصول إلى المناطق الخطرة. على سبيل المثال، في أوائل عام 2015، أعلنت اليونيسيف أنها تعاونت مع مؤسسة الشيخ طاهر العزاوي الخيرية، مجموعة إغاثة تتخذ من طرابلس مقراً لها، لتوفير مساحات صديقة للطفل لـ 800 عائلة نازحة، من بين غيرها من الخدمات. وبالمثل، أرسلت الهيئة الطبية الدولية (IMC)، بالتنسيق مع الشركاء المحليين، شحنتين من لوازم النظافة الصحية

أرسلت الهيئة الطبية الدولية بالتنسيق مع الشركاء المحليين شحنتين من لوازم النظافة الصحية والغذائية

# 3,400

من النازحين الداخليين



وأدى القتال العنيف في مدينة بنغازي  
الساحلية الشرقية في آيار  
إلى تشريد ما يقرب من

**90,000**

شخص

والغذائية لـ 3,400 من النازحين الداخليين. وفي الوقت نفسه، حافظت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أو UNSMIL، على مسؤوليتها الرئيسية لتنسيق المساعدة الدولية في البلاد. ومع ذلك، فقد تم تحويل الجزء الأكبر من هذا الدعم إلى التدخلات لسد الحاجة بدلاً من برامج بناء القدرات وغيرها من التدابير على المدى الطويل.

يتفق عمال الإغاثة على أن مصلحة الأطفال في ليبيا ستوقف في النهاية على استعداد الفصائل السياسية في البلاد والجماعات المسلحة لتحقيق السلام. وقد أعرب العديد من المنظمات الإنسانية الدولية عن التزامها بإعادة تشغيل الخدمات مرة أخرى عند تحقيق الحد الأدنى للأمن. منذ آب 2014، أعادت UNSMIL التأكيد "على ضرورة الحوار السياسي كوسيلة لتحقيق إجماع وطني حول أولويات بناء مؤسسات الدولة على أساس سيادة القانون".



## الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع مصر

المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة، التي تأسست عام 2000، تعزز رفاهية الأطفال وتدعو لمناهضة الاستغلال وسوء المعاملة للأطفال وتقدم الحماية لمن هم في نزاع مع القانون. توفر المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة EFACC المساعدة القانونية المجانية للأطفال في ظروف صعبة.



# مصر

منذ عام 2011، شهدت مصر ثورة هائلة أثرت على جميع جوانب المجتمع المدني. ففي فترة ما قبل الثورة، كانت مصر قد حققت مكاسب في التعليم وفي توفير اللقاحات والمياه المعقمة. واستمرت قضايا عمالة الأطفال، والعنف ضد الفتيات، والفجوات التعليمية بين الجنسين المبنية على خلفية الظروف الاجتماعية والاقتصادية مدعاة للقلق.

الصحة، والرعاية الأسرية أو تلك التي توفرها الدولة والغذاء والمأوى. ودخل التعديل حيز التنفيذ في يناير 2014 مع بقية الدستور المصري. وأشار هاني هلال، أمين عام الائتلاف المصري لحقوق الطفل، أن المادة 80 تمثل "نقطة نوعية إلى الأمام" للأطفال المصريين والمكاسب التشريعية المحمية المكتسبة في 2008. كما ذكرت وسائل الاعلام المحلية.

وشملت التطورات الإيجابية الأخرى في عام 2013 مبادرات وبرامج محدثة بدعم من اليونيسف ووزارة الصحة المصرية وشركاء المجتمع. في يوليو 2013، أطلقت اليونيسف برنامجاً محلياً جديداً يهدف إلى بناء القدرات وتعزيز آليات تقديم الخدمات في أنظمة الحماية على المدى الطويل، معطية اهتماماً خاصاً لحالة الفتيات. وأعلنت وزارة الصحة المصرية بدورها عن خطوات لرفع قدرات رعاية ما قبل الولادة والبرامج الصحية المجتمعية في "الخطة الوطنية لدعم صحة الأم والأطفال حديثي الولادة والأطفال بشكل عام (MNCH)". بالإضافة إلى ذلك، في أكتوبر 2014، تم استهداف 15 مليون طفل للتطعيم ضد شلل الأطفال في مصر، وذلك استجابة لتفشي مرض شلل الأطفال في سوريا وبين الأطفال السوريين اللاجئين في مصر.

حققت مصر مكاسب مطردة في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي على حد سواء، حيث بلغت معدلات الالتحاق والاستمرار في المدارس معدلات متساوية تقريباً. ومع ذلك، يبقى المزيد من العمل لازماً لتحسين نوعية التعليم وزيادة المشاركة في برامج الطفولة المبكرة والتغلب على الفوارق الجغرافية.

تم استهداف  
**15**  
مليون طفل للتطعيم  
ضد شلل الأطفال في مصر في عام 2014

أدت الاضطرابات السياسية والاجتماعية بين عامي 2011 و 2014 في تحويل الاهتمام بعيداً عن قضايا حقوق الطفل الموجودة مسبقاً. شهد المصريون فترات الحكومة المؤقتة، ورئاسة محمد مرسي، وتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم. وأثناء هذه الفترة من عدم الاستقرار الشديد وبعدها، تعثرت أيضاً جهود تقديم الخدمات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، خلق

لكل طفل تحت سن  
**18**  
عاماً حق الحصول المجاني على التطعيم  
والرعاية الصحية

الصراع في سوريا تدفقاً للاجئين الأطفال الذين كانوا في حاجة إلى الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الطبية في مصر.

قبل الثورة المصرية عام 2011، كانت الدولة قد أحرزت تقدماً كبيراً في مجال حقوق الطفل بعد تعديل القانون 126 لعام 2008. أحدث التعديل تغييراً في الإطار القانوني الذي يتم بموجبه التعامل مع الأطفال قانونياً، حيث تم النظر إليهم باعتبارهم معرضين للخطر ووفرت لهم خدمة إعادة التأهيل بدلاً من إنزال عقوبات قاسية. ولكن اندلاع الثورة حال دون التطبيق الكامل لهذا القانون، وبقي أثره غير محقق.

في عام 2013، شاركت منظمات المجتمع المدني في صياغة الدستور المصري الجديد. وجاء هذا الإصدار خلفاً لمسودة سابقة في 2012 كتبها الرئيس المخلوع محمد مرسي والتي قوبلت بمعارضة شديدة من طرف منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية. تضمنت مسودة الدستور المعدل تغييرات هامة بشأن حقوق الطفل: المادة 80، التي تمنح لكل طفل تحت سن 18 عاماً حق الحصول المجاني على التطعيم والرعاية

يتواجد

# 1.4

مليون طفل، في كثير من الأحيان في المناطق  
الريفية الفقيرة أو يعانون من إعاقة ما،  
كما جاء في التقرير السنوي لليونيسيف 2013

في مخيم قوات الأمن المركزي حالات سوء المعاملة والتعذيب التي تعرض لها هو وآخرون من الأطفال المعتقلين. وعلى الصعيد التشريعي، وسع القانون 136، الصادر في أكتوبر عام 2014، نطاق سيطرة المحاكم العسكرية في مصر لتشمل الأماكن العامة، وقد يؤدي ذلك إلى تداعيات خطيرة على الأطفال. وأشارت هيومن رايتس ووتش إلى إن المحاكم العسكرية المصرية لا تفرق بين الأطفال والكبار في التعامل.

وتواجه الفتيات في الحجز بشكل خاص خطر التعرض لأشكال العنف الجسدي أو الجنسي، كما هو موضح في تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر مؤخراً "حلقات جهنم: العنف الموجه ضد النساء في مصر داخل المنازل وفي الحياة العامة ومراكز الحجز التابعة للدولة." ووفقاً للتقرير، فإن خطر التعرض للانتهاكات "حاد عند إلقاء القبض عليهم، أثناء استجوابات الشرطة وخلال الفترة الأولى من الاحتجاز" لكل من المعتقلين السياسيين والجنائين. وقد وصفت ظروف الاحتجاز في بعض المرافق أيضاً بـ "المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في حد ذاتها."

ووجد التقرير ذاته أنه خارج الاحتجاز، تتعرض الفتيات المصريات لخطر عالٍ من الوقوع كضحايا للعنف الجنسي والجسدي في المنزل وفي الحياة العامة. خلال فترة السنتين المنتهية في يونيو 2014، وثقت منظمات حقوق الإنسان المصرية 500 حالة اغتصاب جماعي واعتداء جنسي، لم يتم التحقيق في معظمها على الإطلاق. وعلى الرغم من حدوث هذه الأنواع من الهجمات في التجمعات العامة الكبيرة بشكل مستمر، أشار التقرير إلى الآتي: "جاء رد السلطات رمزياً، حيث فشلت باستمرار في

تم اعتقال

# 400

طفل على خلفية الاضطرابات السياسية،

في عام 2013

وبشكل عام، حققت مصر معدلات التحاق بلغت 91 في المئة في المدارس الابتدائية و 81 في المئة في المدارس الثانوية للعام الدراسي 2013/2014. وعلى الرغم من اقتراب هذه الأرقام المشجعة للتعليم الشامل، لا تزال هناك مخاوف من عدم امتلاك المدارس المصرية القدرة الكافية لاستيعاب باقي الأطفال غير المسجلين حالياً في أي مدرسة وعددهم 1.4 مليون طفلاً. يتواجد هؤلاء الأطفال في كثير من الأحيان في المناطق الريفية الفقيرة أو يعانون من إعاقة ما، كما جاء في التقرير السنوي لليونيسيف 2013. هؤلاء الأطفال الذين يصعب الوصول إليهم هم أيضاً أكثر عرضة للانخراط في العمل، وهم مجموعة يمثلون ما بين 3 و 15 في المئة من الأطفال في مصر. وعلاوة على ذلك، تفتقر المدارس إلى تعليم عالي المستوى، حيث فشلت 90 في المئة من المدارس عام 2012 في تحقيق المعايير التي وضعتها الدولة.

لا تزال قضايا اعتقال الأطفال والاحتجاز والسجن تشكل مخاطر وتحديات لحماية الأطفال في مصر. في النصف الثاني من عام 2013، قدرت اليونيسيف أنه تم اعتقال 400 طفل على خلفية الاضطرابات السياسية. وفي ديسمبر 2014، أفاد مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، إحدى منظمات حقوق الإنسان المصرية، أن قوات الأمن المركزي (CSF) أبقّت على ما يقرب من 600 طفل في معسكر احتجاج في شمال شرق مصر. ووفقاً لمدى مصر، وهو موقع إخباري مقره القاهرة، وصف أحد المعتقلين البالغ من العمر 14 عاماً

في غياب خطة وطنية موحدة لحماية حقوق الطفل ومحدودية التنسيق بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لعبت الحركة العالمية للدفاع عن الطفل في مصر دوراً حاسماً في مواجهة الاحتياجات القانونية الكاملة لكل من الأطفال ضحايا العنف والأطفال الذين وقعوا في نزاع مع القانون. يوفر فريق الحركة التمثيل القانوني في المحاكم ويراقب أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز. وتقوم المنظمة بتوثيق حالات الوفيات وانتهاكات حقوق الطفل، بما في ذلك حوادث العنف المؤسسي والسياسي والمنزلي، واستغلال الأطفال وإهمالهم، والتعذيب. وهم ينادون أيضاً بإجراء إصلاحات قانونية طويلة الأجل وبالالتزامات التي تلبي احتياجات الأطفال، وهي أمور في غاية الأهمية إذا ما كان الأطفال في مصر سيحصلون على حقوقهم خالية من الاستغلال والتمييز وسوء المعاملة.

اتخاذ التدابير اللازمة لمنع هذه الهجمات والتحقيق فيها ومعاقبتها“. وعلى الصعيد المنزلي، لا يزال ختان الإناث شائعاً. فتظهر الأرقام الأخيرة الصادرة في تقرير اليونيسيف عن وضع الأطفال في العالم أن هذا الشكل من العنف يؤثر على 16.5 في المائة من الفتيات و 91 في المئة من جميع النساء. ويكشف التقرير أيضاً أن 54 في المئة من السكان يدعم هذه الممارسة.

ويواجه الأطفال السوريون اللاجئون، والبالغ عددهم حوالي 120,000 ، تحديات كبيرة أيضاً. وتبرز حالات الاعتقال والسجن والترحيل بشكل خاص. أفادت تقارير اليونيسيف أنه في يوليو 2014 ، تم اعتقال سبعة أطفال سوريين على الأقل وترحيلهم دون توجيه اتهامات. كما ألقى القبض على مئات من اللاجئين السوريين حاولوا الهجرة بشكل غير نظامي إلى أوروبا. وتبين الحالات التي أمكن تسجيلها أنه تم احتجاز حوالي 220 طفل سوري لاجئ في مراكز شرطة مكتظة بدون توجيه تهم لعدة أسابيع، وتم ترحيل 125 منهم“. ويقطات الآن أولئك الذين نجحوا في التسجيل كلاجئين في كثير من الأحيان على ما لا يكفي من الطعام والمأوى. وفقاً للخطة الإقليمية للاجئين والمرونة (3RP) لمصر 2015-2016 ، فإن 306 من 340 أسرة تبنت استراتيجيات مواجهة سلبية في الـ 30 يوماً السابقة. فلجأ تسعة في المئة منهم إلى إرسال الأطفال للعمل، وأرسل 8 في المئة الأطفال للتسول. إن أحد التدابير لبرنامج 3RP المخططة للعام القادم هو الربط المتزايد لخدمات حماية الطفل مع قطاع التعليم.

يواجه الأطفال السوريون اللاجئون، والبالغ

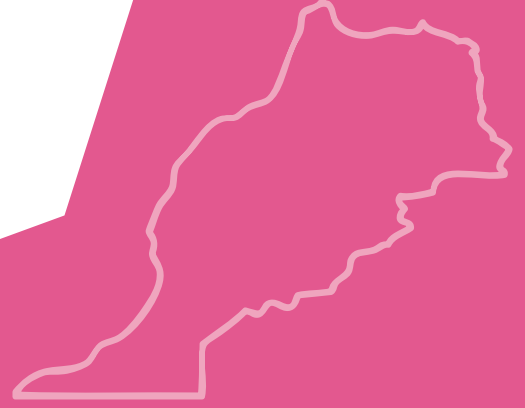
عددهم حوالي

**120,000**

تحديات كبيرة

## الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع المغرب

تعمل جمعية بيتي، التي تأسست في عام 1995، على حماية الأطفال، مع التركيز على أولئك الذين يعيشون في الشوارع، من جميع أشكال العنف، وتزويدهم بخدمات التأهيل والدعم النفسي والاجتماعي، والمساعدة في إعادة إدماجهم في منزل الأسرة والمدرسة والمجتمع.



# المغرب

يمثل الأطفال حوالي 30 في المئة من سكان المغرب الذي يبلغ عددهم نحو 33 مليون نسمة. والمغرب ملكية دستورية ذات برلمان منتخب، تحت حكم الملك محمد السادس منذ عام 1999. وتتمر البلاد بعملية تحرير اقتصادي واجتماعي منذ تولي الملك محمد السادس السلطة.

في مارس 2011 تسارعت وتيرة الإصلاحات في خضم الربيع العربي والذي شهد احتجاجات واسعة اجتاحت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). ورداً على تنامي دعوات الشعب المغربي للإصلاح السياسي، أدرج الملك محمد مجموعة واسعة من التغييرات التشريعية. وشملت هذه التغييرات تعديلات دستورية وقضاً أكثر استقلالاً، فضلاً عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في نوفمبر 2011. وبصرف النظر عن فترة وجيزة من الاضطرابات السياسية عام 2013 وعلى الرغم من الضغوط الاقتصادية، تعتبر المغرب في الوقت الحالي أحد أكثر البلدان استقراراً من الناحية السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونتيجة لذلك، يتمتع الأطفال المغربيين بظروف أكثر أمناً من أقرانهم في بعض الدول المجاورة.

من المدرسة قبل نهاية التعليم الإلزامي. ثالثاً، ظاهرة أطفال الشوارع - أولئك الذين يقضون كل وقتهم أو معظمه دون رقابة في شوارع المغرب.

تؤثر عمالة الأطفال على نحو 8 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 14، حسب تقرير اليونسيف عن وضع الأطفال في العالم 2015. وقد ادعت منظمة هيومن رايتس ووتش أن لدى المغرب أحد أعلى مستويات عمالة الأطفال من بين دول منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن الحكومة سنت تشريعات تهدف إلى الحد من عمالة الأطفال في عام 2001، بما في ذلك رفع الحد الأدنى لسن العمل من 12 إلى 15 عاماً، لا تزال ظاهرة عمالة الأطفال شائعة.

وجدت منظمة أنقاذ الطفل الدولية أن انتشار عمالة الأطفال تختلف اختلافاً كبيراً حسب الموقع والعمر والجنس، مع وجود 73 في المئة من العاملين في المناطق الريفية. وبحسب المنظمة، ”يمر الأولاد بتجربة العمالة كمتدربين في الصناعات الحرفية والبناء وفي الورش الميكانيكية.“ تظهر أبحاث المنظمة أيضاً أن ”بعض الفتيات اللاتي لا تتجاوز أعمارهن 6 أو 7 سنوات والآتيات من المجتمعات الريفية يتم توظيفهن للعمل كخدمات منازل في المدن، وغالباً ما يتعرضن لظروف العمل القسري، كحجب الأجور، والتهديد، والاعتداء البدني أو الجنسي“. ووجدت دراسة قام بها الائتلاف من أجل حظر تشغيل الخدمات القاصرات عام 2010 أن 66.000 من الفتيات دون سن 15 يعملن

يتواجد في الشارع

30,000

طفل وفقاً لدراسة أجراها عالم الاجتماع شكيب جاسوز عام 2012

وجدت دراسة قام بها الائتلاف من أجل حظر تشغيل الخدمات القاصرات عام 2010 أن

66,000

من الفتيات دون سن 15 يعملن في المنازل.

خفضت المغرب بنسبة معدل الفقر خلال العقد الماضي، على الرغم من أن مستويات الفقر العالية لا تزال قائمة، خاصة في المناطق الريفية وفي المدن الخارجية والتي فاتتها موجة النمو الاقتصادي. وفعلاً، لا تزال قضيتنا مستويات الفقر والتفاوت في الثروة بين المناطق المهمشة والمراكز الحضرية من التحديات الشاملة التي تواجه المجتمع المغربي اليوم. وتعتبر هاتان القضيتان من الأسباب الجذرية للكثير من المصاعب التي يعاني منها الأطفال في المغرب.

أحد الأمثلة القوية على الصلة بين الفقر والمجتمعات الريفية وانتهاكات حقوق الأطفال هو ظاهرة الزواج المبكر. في عام 2014 وجدت اليونسيف أن 16 في المائة من الفتيات تزوجن قبل سن 18 عاماً. ووجد تقرير YITTO، وهي منظمة مغربية توفر المأوى وإعادة التأهيل لضحايا العنف من النساء، أن 84 في المائة من المجتمعات الريفية تعتبر الزواج المبكر أمراً مقبولاً، حتى في حالة الإيجار. ووفقاً لمجموعة ”بنات لا عرائس“، اعتبرت الأسر الريفية في كثير من الأحيان الزواج المبكر وسيلة لتخفيف العبء المالي الذي يضعه وجود طفل إضافي في المنزل على الأسرة. يبقى موضوع الزواج المبكر قضية سارية، على الرغم من حملة على نطاق واسع ضده شنتها منظمات حقوق الأطفال والنساء، سواء المحلية منها أو الدولية.

بالإضافة إلى الزواج المبكر، تبرز ثلاثة اتجاهات أخرى مستمرة وواسعة النطاق، تبلغ ذروتها عادة بين فقراء الريف. أولاً، استمرار وجود عمالة الأطفال في المجتمع المغربي. ثانياً، ارتفاع عدد الأطفال الذين يتسربون

في المنازل.

”بعض الفتيات اللاتي لا تتجاوز أعمارهن 6 أو 7 سنوات والآتيات من المجتمعات الريفية يتم توظيفهن للعمل كخادמות منازل في المدن، وغالباً ما يتعرضن لظروف العمل القسري، كحجب الأجور، والتهديد، والاعتداء البدني أو الجنسي

المغرب أنه بالإضافة إلى حرمانهم من التعليم والطفولة المستقرة، يواجه الأطفال الذين يعيشون في الشوارع مجموعة متنوعة من المخاطر. وشملت هذه الاعتداء الجسدي والجنسي، والتعرض للمخدرات، والأنشطة الإجرامية. وذكرت أيضاً أنه على الرغم من تقديم عدد من جمعيات الرعاية الاجتماعية الدعم للأطفال الذين يعانون من التشرد، إلا أنه لا يزال هناك نقص في الدعم المؤسسي الكافي المقدم من الدولة. وتوجد هذه الفجوة على الرغم من التقدم المحرز في التشريعات لمكافحة انتهاكات حقوق الطفل في السنوات الأخيرة.

تحدث انتهاكات حقوق الطفل كذلك نتيجة للعادات الثقافية والاجتماعية. على سبيل المثال، فإن انتشار العقاب البدني على نطاق واسع سواء في المدارس أو في المنزل يرجع إلى حد كبير إلى المعتقدات الاجتماعية التي تنظر إلى العقاب البدني كإجراء تأديبي مناسب. وغالباً ما تحدد وجهات النظر الاجتماعية تعرض مجموعات معينة من الأطفال لانتهاكات حقوق الإنسان. الأكثر تعرضاً للخطر هم الأطفال المهاجرون، وأولئك الذين يعانون من إعاقات، والأطفال الذين ينتمون إلى أقليات عرقية أو دينية والأيتام.

ومن الاتجاهات الأخرى المثيرة للقلق في المغرب ارتفاع معدل التسرب من المدارس الابتدائية والثانوية. على الرغم من تقارير وسائل الإعلام في عام 2014 التي تبين أن الوضع قد تحسن منذ عام 1999، وجدت الوكالة الحكومية الأميركية USAID أن 53% فقط من الأطفال المسجلين في المدارس سوف يستمرون حتى المدرسة الثانوية. لمعدلات التسرب من المدارس صلة وثيقة بعمل الأطفال. تزداد فرص ترك الأطفال للمدرسة قبل سن ال 15 في المناطق الريفية، حيث قد يكون الوصول للتعليم صعباً وتكون حوافز المساهمة في ميزانية الأسرة عالية. وجدت منظمة بيتي، الفروع الوطني للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في المغرب، أن معدلات التحاق الفتيات في المدارس الثانوية في المناطق الريفية أقل بنسبة 10 في المائة بالمقارنة مع نظيراتهم في المناطق الحضرية (37.6 في المئة مقابل 47.2 في المئة). هذا الوضع مشابه في حالة الأولاد، الذين من الأرجح أن يتركوا المدرسة قبل الأوان من أجل البحث عن فرص عمل، خاصة في المناطق الريفية الفقيرة.

الاتجاه السلبي الثالث والأكثر إلحاحاً في مجال حقوق الطفل يتعلق بالعدد المرتفع من الأطفال الذين يعيشون في شوارع المراكز الحضرية في المغرب. وفقاً لدراسة أجراها عالم الاجتماع شكيب جاسوز عام 2012، تجاوز عددهم 30,000، حيث يعيش أكثر من 1,000 بلا مأوى في الدار البيضاء وحدها. وأكد صحفيون محليون ومنظمات المجتمع المدني هذا الاتجاه. وأشار تقرير لليونيسيف عام 2006 أن معظم أطفال الشوارع هم من الأولاد، فهم في الغالب من يفرون من حالات إساءة المعاملة. وتشمل القضايا الأخرى تلك المتعلقة بصحة أحد الوالدين أو مقدمي الرعاية، وهجرة الأطفال الداخلية في سن المراهقة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثاً عن العمل.

ووجد تقرير بيتي 2011 بشأن حالة الأطفال في

## الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع موريتانيا

تعمل الجمعية الموريتانية لصحة الأم والطفل ((AMSME، التي تأسست في عام 1999، على حماية حقوق المرأة والطفل وترتقي بها في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. تركز الجمعية الموريتانية لصحة الأم والطفل (AMSME) على تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وكشف العنف ضد النساء والأطفال.

# موريتانيا

بموقعها في غرب أفريقيا تشكل موريتانيا موطنًا لـ 3.8 مليون نسمة، ما يقرب من نصفهم هم من الأطفال. على الرغم من أن الدولة قد صادقت على اتفاقية حقوق الطفل واعتمدت تشريعات تحمي حقوق الطفل، فلا يزال الأطفال في موريتانيا يواجهون تحديات كبيرة في تنميتهم وأمنهم، إضافة إلى عمالة الأطفال القسرية، والممارسات التقليدية الضارة، ونظام قضاء الأحداث الذي فشل في استيفاء المعايير الدولية تشكل المخاوف الأساسية أحد أبرز التحديات التي تواجه حقوق الطفل هناك.



عن المبادرات التعليمية والجهود المجتمعية لزيادة الوعي العام بالمخاطر الصحية الخطيرة المصاحبة لهذه الممارسة.

ممارستان آخرتين من الممارسات الضارة الأخرى للفتيات الصغيرات هما الزواج المبكر والتغذية القسرية، التي تسمى أيضا «leblouh» أو «التسمين gavage»“. نقلا عن بيانات صندوق UNFPA اعتبارا من عام 2012، أشارت المساواة الآن Equality Now إلى أن زيجات الأطفال تشكل أكثر من 35 بالمئة من جميع حالات الزواج في موريتانيا. ووجت دراسة في 2014 من قبل اليونيسيف أن الفجوة العمرية مرتفعة بشكل خاص بين الزوجين في موريتانيا، حيث كانت 60 بالمئة من الفتيات الصغيرات المتزوجات أو المعاشرات كن أصغر بـ 10 سنوات من شركائهن. غالبا ما يرافق الإطعام القسري زواج الأطفال في موريتانيا لكونه يمكن أن يسرع من البلوغ وتقديم مظهر ثروة العائلة. وفقا لمقالة حديثة من مؤسسة طومسون رويترز، «تقول منظمات حقوق المرأة أنهم يشهدون بشكل متزايد «التسمين الكيميائي» حيث تتناول الفتيات عقاقير بما في ذلك هرمونات النمو، ووسائل منع الحمل، والمضادات الكظرية». هذه الأدوية تحمل مخاطر صحية كبيرة، بما في ذلك الفشل الكلوي وعجز القلب. وعلاوة على ذلك، يرتبط الزواج المبكر بزيادة مخاطر العمل القسري وكذلك الاعتداء الجسدي والجنسي.

وفقا للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في موريتانيا، الجمعية الموريتانية لصحة الأم والطفل (AMSME) ومقرها في العاصمة الموريتانية نواكشوط، كشفت عن حالات الاعتداء الجنسي الواسع النطاق على الفتيات تحت سن 18. وثقت الحركة في موريتانيا 159 حالة من حالات العنف الجنسي العام الماضي، من بينها 137 حالات لأطفال. منذ عام 2008، قامت AMSME بتشغيل مركز في ضاحية المينا جنوبي المدينة لإسعاف ضحايا الاعتداء الجنسي مع توفير مجموعة واسعة من الخدمات. وبصفته الأول

إن عمالة الأطفال سائدة في موريتانيا. تحتفظ الأسر بالأطفال الصغار، وغالبا من الفتيات، بصفتهن عاملين بدون أجر في المناطق الحضرية. وقد أمرت كل من جماعات حقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل أيضا عن قلقها إزاء عدم وجود حماية لل«طلبة» أو الأولاد الذين يدرسون القرآن، الذي يجبرون على التسول في الشوارع من قبل «المرابطين» أو معلمي الدين. لقد فشلت الحكومة في اتخاذ خطوات كافية للقضاء على هذه الممارسة، فضلا عن غيرها من أشكال العمل القسري، بما في ذلك العمل الزراعي واليدوي، في مقابل الحصول على الغذاء والمأوى والدواء.

لقد نفذت الحكومة آلية الحماية من خلال مركز الحماية والاندماج الاجتماعي للأطفال في ظروف صعبة لمساعدة الأطفال من ضحايا العبودية والعمل القسري. ومع ذلك، فقد لاحظت منظمات حقوق الإنسان إلى افتقار المركز للتمويل وكونه غير فعال تماما. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنكار الحكومة لانتشار ممارسة العبودية في موريتانيا قد جعل من الصعب توثيق العدد الدقيق للأطفال الذين يعيشون في ظروف أشبه بالعبودية.

من الانتهاكات الضارة الأخرى المثيرة للقلق التي تنتهك حقوق الطفل عامة والفتيات خاصة في موريتانيا، هو تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث FGM). أي تصرف أو محاولة للتسبب بالضرر للجهاز التناسلي للفتاة يقع تحت طائلة قانون العقوبات الموريتاني. وعلى الرغم من انخفاض هذه الممارسة، إلا أن ختان الإناث لا يزال سائدا، ويؤثر على 54 بالمئة من الفتيات، استنادا إلى أحدث البيانات وفقا لتقرير اليونيسيف حول وضع الأطفال في العالم. وعادة ما تتم تنفيذ هذا العملية عندما يكون عمر الطفلة شهرا واحدا. ومع ذلك، وفقا لليونيسيف والخبراء الآخرين في مجال حقوق النساء، يبدو أن الرأي العام بهذا الشأن قد أخذ بالابتعاد عن دعم هذه الممارسة. ويعود التغيير الإيجابي جزئيا إلى برنامج الحكومة الذي نفذ في عام 2013 والذي فرض قوانين لمكافحة ختان الإناث فضلا

بناوكشوط، حيث يتم احتجازهم مع مجرمين أكثر عنفا. ذكرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (CNDH) وهي مؤسسة حكومية تقدم المشورة للرئيس والمجلس التشريعي في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، في تقريرها الذي صدر عام 2014، أن هنالك عدد من القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما موقوفين في سجن نواكشوط. وأشار التقرير نفسه إلى أن أحد الأطفال السجناء على ما يبدو أصغر مما يؤهله لأن يتم سجنه أصلا.

يقال إن الحكومة قد باشرت ببرامج لتحسين وضعية السجون ومرافقها السيئة البناء، بما في ذلك بناء سجن جديد في Nbelka، في المنطقة الجنوبية الغربية من موريتانيا. ومع ذلك، فقد كان التقدم بطيئا وغير محدد في تحسين ظروف توقيف الأطفال. وواصلت الجماعات الدولية لحقوق الإنسان التنديد بمرافق السجون المكتظة والظروف الأمنية السيئة وفترات الاحتجاز الاحتياطي الطويلة. على الرغم من أن القانون يحظر توقيف القاصرين لأكثر من ستة أشهر في انتظار المحاكمة، إلا ان العديد من الأطفال لا يزالون قيد الاحتجاز لمدة أطول من ذلك بكثير.

على الرغم من الحظر التشريعي ضد التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فقد استمرت اللجنة الوطنية CNDH والجماعات الدولية لحقوق الإنسان في توثيق مثل هذه الانتهاكات. في عام 2013، تحدثت وفد منظمة العفو الدولية مع 11 طفلا ممن تعرضوا للتعذيب في أقسام الشرطة، بما في ذلك المرافق المخصصة للأحداث في مركز شرطة في نواكشوط،

تحدّث وفد منظمة العفو الدولية مع

11

طفلا ممن تعرضوا للتعذيب  
في أقسام الشرطة

إن ختان الإناث لا يزال سائدا، ويؤثر على

54

بالمئة من الفتيات

من نوعه في موريتانيا، يتعاون المركز، الذي بني بشراكة مع منظمة إنقاذ الطفل الإسبانية والتعاون الإسباني، مع مراكز الشرطة والمستشفيات والمراكز الصحية. وهو يحتفظ أيضا بقاعدة بيانات للمعلومات والإحصائيات عن الاعتداء الجنسي في المدينة.

إن حماية الفتيات من الاعتداء الجنسي تعتبر تحدي كبير يواجه واقعه حقوق الأطفال في موريتانيا. فالتشريعات المتعلقة بالاعتداء الجنسي لا تزال ضعيفة التعريف، والنساء والفتيات اللواتي يتقدمن بالشكاوي غالبا ما يواجهن عقوبات جنائية. وفي العديد من الوثائق القانونية والحكومية، يتم تصنيف الاعتداء الجنسي كونه مجرد «إصابات» أو «عنف منزلي». الضحايا اللواتي يبلغن عن الجريمة يواجهن عقوبة السجن بسبب القوانين التي تحظر الممارسة الجنسية بين الأشخاص غير المتزوجين. نظرا للعقبات التي تحول دون الإبلاغ، فإن AMSME تؤكد أن العدد الفعلي للضحايا يفوق بكثير ما توثقه السجلات الرسمية العامة.

أما فيما يخص فئة الأطفال في خلاف مع القانون فأنهم يواجهون تحديات واشكاليات كبيرة مرتبطة في نظام قضاء الأحداث السائد في موريتانيا. لقد وجهت انتقادات على نطاق واسع للنظام لانخفاض الحد الأدنى للسن مواجهة المسؤولية الجنائية، والذي يجيز احتجاز قاصرين لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات، وأيضا لاحتجاز الأطفال في مرافق تفتقر لأدنى متطلبات المعايير الدولية ذات العلاقة بمراكز الاحتجاز. إن تدهور الأوضاع في مراكز احتجاز الأحداث، مثل مرفق Beila، قد أُلزم تحويل الأطفال إلى السجن المركزي

يدعى مركز الأحداث Brigade de Jeunes. لدى حديثه مع منظمة العفو الدولية، وصف سجين يبلغ 16 عاما من العمر كيف قام الضباط بضربه بالهراوات بينما كان معلقا رأسا على عقب، ويده مقيدتان في وضع مجهد ومؤلم. ووفقا لـ الشاغل الرئيسي في مرافق الاحتجاز لدى الشرطة.

على الرغم من كشف العديد من وكالات الأنباء وجماعات حقوق الإنسان للانتهاكات المقلقة لحقوق الإنسان للأطفال في موريتانيا، كانت البيانات والتغطية أكثر محدودة مؤخرا. إن رفض الحكومة للتصدي بشكل كاف لأمر محددة مثيرة للقلق، مثل العبودية والاعتداء الجنسي وزواج الأطفال، يعقد من الجهود الرامية إلى توثيق الحالات بدقة وتقييم الاحتياجات والقضاء على هذه الممارسات الضارة.

## الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع اليمن

تعمل المدرسة الديمقراطية، التي تأسست في عام 2001، على توثيق الانتهاكات ضد الأطفال وتقديم المساعدة القانونية والاجتماعية للأطفال في ظروف صعبة، وترفع الوعي العام والحكومي بحقوق الطفل. تدير المدرسة الديمقراطية برلمان الأطفال، الذي يتيح للأطفال المشاركين المساهمة في رسم وتغيير السياسات التي تؤثر عليهم بشكل مباشر.



# اليمن

إن وضع الأطفال في اليمن أمر ملح بكل المقاييس. فهم يمثلون ما يقرب من نصف عدد سكان شعب عانى عقوداً من الحرب الأهلية والفقر والاضطرابات السياسية. بالإضافة إلى النقص الحاد في المياه والغذاء، مما تسبب في ارتفاع معدلات التقزم والهزال في مرحلة الطفولة، والعنف المستشري. يواجه الأطفال اليمنيون التجنيد في القوات المسلحة الحكومية والجماعات المتمردة في الصراع المسلح الدائر في البلاد. يعتبر تجنيد الأطفال عدسة ينظر من خلالها إلى القضايا الأخرى التي تهدد حياة الأطفال في اليمن. فعموماً، يشير التقبل الثقافى لهذه الظاهرة إلى درجة فقر العائلات وتعرضها للعنف، واستعدادها بالتالي لقبول استراتيجيات المواجهة السلبية لأطفالهم - وأحياناً حتى للسعي وراء هذه الاستراتيجيات.

تعد صنعاء إحدى أعلى المدن من حيث معدلات شح المياه في العالم، والتي يسكن فيها نحو

# 2.6

مليون شخص، وأولى مدن العالم نفاذاً للمياه

للأمم المتحدة يهدف إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال. تتطلب الخطة نشر الأوامر العسكرية التي تحظر تجنيد واستخدام الأطفال دون سن 18 عاماً، وتحديث التشريعات وفقاً للمعايير الدولية، وتسهيل قدرة الأمم المتحدة على مراقبة الامتثال. منذ انهيار الحكومة اليمنية في يناير عام 2015، لم يحقق أي تقدم نحو هذا الهدف. سوف تكون هناك حاجة للقيام بخطوات ملموسة لوضع حد لممارسات التجنيد الرسمية وغير الرسمية وكذلك لإعادة إدماج الأطفال المجندين السابقين في المدارس وغيرها من الأماكن الصديقة للطفل.

وتساهم العديد من العوامل في انتشار ظاهرة تجنيد الأطفال، من أهمها أزمة المياه في اليمن والآثار الاقتصادية المنبثقة عنها. وذكر التقرير السنوي لليونيسيف 2013 أن مستوى توفر المياه انخفض خلال العقد الماضي من 66 في المائة عام 1990، وهو معدل منخفض بالأصل، إلى 55 في المائة عام 2013. ويتوقع أن تصبح صنعاء، إحدى أعلى المدن من حيث معدلات شح المياه في العالم، والتي يسكن فيها نحو 2.6 مليون شخص، أولى مدن العالم نفاذاً للمياه، حسب ما نشرته صحيفة يمن تايمز. تشرح المقالة ذاتها كيف تمتص الزراعة 90 في المئة من المياه في البلاد، على الرغم من أنها لا تمثل سوى 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن. فأحد الأسباب وراء هذه العوائد الضئيلة هو أن ما يقدر بنحو 50 في المئة من إجمالي المياه المستخدمة للأغراض الزراعية يستهلك في زراعة القات، وهو نبات عالي الاحتياج للمياه ويحتوي على مادة منبهة خفيفة. وأشارت مقالة في تقرير الشرق الأوسط نشرت عام 2010 إلى أن الاقتصاد الوطني المتعلق بالقات مربح، حيث أن "15 في المئة من السكان يستفيدون بشكل مباشر أو غير مباشر من عمليات الإنتاج والنقل والتجارة".

وقد وضع التأثير المركب لقلة سقوط الأمطار وسوء إدارة المياه عبئاً غير مبرر على الأسر. ففي حين حصول

وقد قام مجلس الأمن في الأمم المتحدة، من خلال جدول أعماله المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، برصد انتهاكات جسيمة ضد الأطفال وقعت أثناء القتال في اليمن بما في ذلك التجنيد. ابتداءً من عام 2011 أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى جماعتين مسلحتين في مرفق تقريره السنوي عن الأطفال والصراعات المسلحة بسبب تجنيدهم واستخدامهم للقصر. وفي عام 2012، أضاف الأمين العام للأمم المتحدة الحكومة اليمنية أيضاً إلى هذه القائمة. وقال أحمد عبيد، المسؤول السابق في وزارة الدفاع في آذار 2014، أن وزارة الدفاع اليمنية وظفت ما يقرب من 20,000 من الجنود الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 17، حسب ما جاء في يمن تايمز، الصحيفة الأسبوعية الناطقة باللغة الإنجليزية.

"منذ سبتمبر 2014، عندما استولى الحوثيون، المعروفون أيضاً باسم أنصار الله على العاصمة اليمنية صنعاء، استخدم الأطفال بشكل متزايد كمقاتلين وحراس. وقد وقع من بين أولئك الأطفال العديد من الجرحى والقتلى"، وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش. وتقدر اليونيسيف أن الأطفال يشكلون 30 في المئة من جميع المقاتلين في الجماعات المسلحة. ووجدت المدرسة الديمقراطية، الفرع الوطني للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في اليمن، أنه في محافظة عدن الجنوبية انقسم عدد الأطفال المجندين بالتساوي تقريباً بين القوات الموالية للحكومة والجماعات المتمردة.

في مايو 2014، وقعت الحكومة اليمنية خطة عمل

ان ما يقرب من

4,000

يمني يلقون حتفهم سنويا بسبب  
النزاعات حول ري الأراضي.

بالإضافة إلى التجنيد ، لا يزال الأطفال في اليمن معرضين للخطر من أشكال العنف الأخرى، بما في ذلك عمليات الولايات المتحدة العسكرية والألغام والذخائر غير المنفجرة، والإجراءات العقابية. وقد أدت ضربة أمريكية بدون طيار موثقة في يناير 2015 إلى مقتل طفل واحد، محمد، البالغ من العمر 13 عاماً. وعرضت مجلة ذي إنترسبت، وهي مجلة على الشبكة العنكبوتية ، تفاصيل قصة هذا الطفل اليمني الذي عاش في خوف دائم من ”آلات الموت في السماء“ بعد أن قتل كلاً من أخيه ووالده إثر هجمات الطائرات بدون طيار في 2011. وبمقتل محمد أصبح عدد وفيات الأطفال جراء ضربات الطائرات الاميركية بدون طيار الموثقة ثمانية، وفقاً لمكتب الصحافة الاستقصائية. في فبراير من عام 2015، أبلغت اليونيسيف عن خمس حالات تشويه جسدي لأطفال تراوحت أعمارهم بين 4 و 8 عاماً جراء انفجار قنبلة يدوية. بين عامي 2012 و 2013، أكدت اليونيسيف ان عدد 114 من الأطفال وقعوا كضحايا بسبب الذخائر غير المنفجرة والألغام. و من المتوقع أن يرتفع هذا العدد بشكل كبير مع تسارع وتيرة الصراع في اليمن. وشددت وكالة الأمم المتحدة على ضرورة استمرار كل من برامج تعليم الوالدين وإزالة الألغام. وفي الوقت ذاته، لا يزال العنف تحدياً يتطلب جمع البيانات بشكل منتظم وتمتية القدرات في مجال حماية الطفل.

هذا وأضاف إغلاق المدارس على نطاق واسع بسبب الدمار والصراع المسلح مصاعب جديدة للأطفال. وحسب اليونيسيف، «تم إغلاق أكثر من 1,800 مدرسة

بعض المدن مثل تعز على الماء كل 45 يوماً، وشح المياه تماماً في مناطق أخرى، اضطرت أفراد الأسرة، بما فيهم الأطفال، للسير مسافات طويلة للحصول على مياه الآبار من القرى المجاورة. ومع استمرار الاستنزاف السريع للمياه الجوفية وتصاعد التوتر على الاستراتيجيات السلبية كالشطف غير القانوني وحفر الآبار خارج الرقابة، أصبحت المنافسة على المياه حلبة صراع. ووفقاً لتقرير مجلة نيوزويك في يناير 2015، ان ما يقرب من 4,000 يمني يلقون حتفهم سنويا بسبب النزاعات حول ري الأراضي.

ويعتبر نقص الغذاء أيضاً مصدراً للقلق بالنسبة للأطفال في اليمن، وقد تتصاعد حدة هذا النقص إذا ما استمرت إمدادات المياه في البلاد في حالة تزعزع. تشير البيانات الحديثة من تقرير وضع الأطفال في العالم المعد من قبل اليونيسيف إلى أن سوء التغذية قد أصبح أزمة، حيث يولد 32 في المئة من الأطفال ناقصي الوزن، ويعاني 47 في المئة من توقف النمو، و 13 في المئة من الهزال في السنوات الخمس الأولى من حياتهم. وقد جاء في التقرير السنوي لليونيسيف عام 2013، أن ” 5٪ فقط من الأطفال ما بين 6-23 شهرا يستهلكون الحد الأدنى من النظام الغذائي المقبول من حيث النوعية والكمية، وأن معدل الرضاعة الطبيعية حصراً هو من بين أدنى المعدلات في العالم، 19 في المئة.“ وعلاوة على ذلك، فإن سوء التغذية يجعل الأطفال أكثر عرضة لمجموعة من الأمراض، كما ذكرت المتحدث باسم برنامج الغذاء العالمي اليزابيث بايرز لصوت أمريكا في مقالة عام 2014.

تم إغلاق أكثر من

1,800

مدرسة في مختلف أنحاء البلاد

في مختلف أنحاء البلاد، مما أثر على ما يقرب من 1.5 مليون طفل. “ وقد أدى فقدان مساحات صديقة للطفل فرصة للجماعات المسلحة لتجنيد الأطفال. وقد وجد بعض المقاتلين عائلات على استعداد لعرض أطفالهم للتجنيد مقابل الطعام والماء، وأحياناً القات.

على الرغم من التحديات الحالية، تعمل المدرسة الديمقراطية، بدعم من اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفل والاتحاد الأوروبي على إعطاء صوت للأطفال في اليمن. أحد مشاريعهم الواعدة هو برلمان الأطفال، الذي يجمع الاطفال وممثلي حقوق الإنسان والمسؤولين الحكوميين.

أعطت هذه المبادرة، التي أطلقت عام 2000، الاطفال اليمنيين منصة للنداء بالتزام رفيع المستوى يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأطفال في مجالات أساسية كالتعليم والصحة. هذا وفي عام 2013، سنحت الفرصة لبرلمان الأطفال للحديث عن قضاياهم مباشرة إلى رئيس الوزراء في البلاد. كما ركز أعضاء البرلمان في السنوات الأخيرة، على وقف تجنيد الأطفال من خلال التشريعات التي تعاقب بشدة توظيف الجنود القصر.

قبل اندلاع أعمال العنف الأخيرة في اليمن، احتلت البلاد الموقع 154 من أصل 187 على سلم مؤشر التنمية البشرية واحتلت أدنى مرتبة على مؤشر الجندر في عام 2013. في ضوء حالة عدم الاستقرار المتنامية وتراكم عدد القتلى في اليمن، أصبح الأطفال اليمنيون من بين الأكثر عرضة للخطر على المستوى الإقليمي.

# حالة حقوق الطفل في بلدان عربية

[www.dci-palestine.org](http://www.dci-palestine.org)

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال  
المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا

